



بحث بعنوان

الدين العام المصري وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية  
خلال الفترة (2000-2020م)

اعداد

ياسمين محمد أحمد عمر

**الملخص**

أدت الأزمة المالية العالمية عام 2008م إلي ارتفاع الدين العام في مصر، نتيجة قيام الحكومة بزيادة النفقات العامة وتقديم العديد من حزم التحفيز المالي، وذلك بهدف إنقاذ الاقتصاد المصري من الوقوع في الركود الاقتصادي، ورغم ارتفاع الدين في هذه الحالة إلا أنه كان يعتبر تحت السيطرة، إلا أن ما شهدته مصر من أحداث سياسية بعد ثورة يناير عام 2011م قد زاد الدين العام بشكل كبير وخرج عن سيطرة السياسة المالية وترك الكثير من الآثار السلبية وتعدي حدود الأمان، وهدفت الدراسة إلي تحديد حجم الدين العام في مصر وتطوراته وتحديد مؤشرات وكذا تحليل أثر تراكم المديونية العامة علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (2000-2020م).

**وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:**

أن زيادة الدين العام المحلي عن المستوي المقبول اقتصادياً أثر بشكل كبير على معدلات الأداء الاقتصادي، دون أن تكون له مساهمة ملحوظة في تمويل نفقات استثمارية أو نفقات إنتاجية تساعد على رفع مستوي الناتج المحلي الاجمالي. أن الدين الخارجي أثر على حجم التمويل المتاح للاستثمار المحلي، وذلك أدي بدوره إلى إضعاف القوة الادخارية الذاتية للاقتصاد القومي وزيادة عجز الموازنة، كذلك التأثير سلبياً على حجم الاحتياطيات الدولية. وانتهت الباحثة إلى طرح مجموعة من المقترحات والحلول للتغلب على آثارها السلبية.

- تطوير سوق المال، حيث يعتبر من الشروط الأساسية لسهولة إصدار ما قد تتطلبه الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة للدولة من الأذون والسندات الحكومية مما يوفر للخزانة العامة وسائل تمويل في إطار معايير مرجعية في السوق تحدد العائد على هذه الاوراق المالية في إطار العرض والطلب.

- دراسة المشروعات الاستثمارية المطلوب تمويلها دراسة اقتصادية دقيقة للوقوف على مردود هذه المشروعات ومدى قدرتها على تحقيق عائد يتناسب مع تكلفتها وإمكانية الانتهاء من هذه المشروعات في وقت مناسب لتسهم بدورها في زيادة معدلات النشاط الاقتصادي.

**Abstract**

The global financial crisis in 2008 led to a rise in public debt in Egypt, as a result of the government increasing public expenditures and introducing many fiscal stimulus packages, with the aim of saving the Egyptian economy from falling into economic stagnation, and despite the high debt in this case, it was considered under control. However, the political events that Egypt witnessed after the January revolution in 2011 increased the public debt significantly and got out of the control of the fiscal policy, leaving many negative effects and transgressing the safety limits. The study aimed to determine the size of the public debt in Egypt and its developments and determine its indicators as well as analyze the impact of the accumulation General on macroeconomic changes in Egypt during the period (2000-2020).

**The study reached several results, the most important of which are:**

- 1- It became clear that the increase in the domestic public debt above the economically acceptable level had a significant impact on the rates of economic performance, without having a significant contribution to financing investment expenditures or productive expenditures that help raise the level of GDP.
- 2- The impact of the external debt on the volume of financing available for domestic investment, which in turn led to the weakening of the self-saving power of the national economy and the increase in the budget deficit, as well as the negative impact on the volume of international reserves.

**The study recommended the following:**

- 1- Developing the money market, as it is considered one of the basic conditions for the ease of issuing what the financing needs of the state's general budget may require in terms of government bills and bonds, which provides the public treasury with financing means within the framework of reference standards in the market that determine the return on these securities in the framework of supply and demand.

- 2- Studying the investment projects that are required to be financed, an accurate economic study to determine the returns of these projects and the extent of their ability to achieve a return commensurate with their cost and the possibility of completing these projects in a suitable time to contribute in turn to increasing the rates of economic activity.

### 1- مقدمة

تعاني العديد من دول العالم من زيادة معدلات الدين العام بشكل كبير، ووصلت في بعض البلاد إلي حدود غير آمنة ، بحيث أصبحت مشكلة الدين العام تصل إلي مستويات قياسية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقد برزت هذه الظاهرة بصورة واضحة في أواخر التسعينات من القرن الماضي، ثم ازدادت شدة الظاهرة في بدايات القرن الحادي والعشرين حتي صارت أزمة تؤثر علي إقتصاد الكثير من الدول، ويحتل الدين العام الحكومي الأهمية الكبرى من بين العناصر التي تكون وتشكل هذا الدين العام في الكثير من هذه الدول وكذلك في مصر اذ انه يمثل أكثر من 90% من الدين العام.

ولم تقتصر أزمة الدين العام الحكومي علي الدول النامية أو الأخذة في النمو فقط، بل شملت أيضاً الدول المتقدمة وبعد الأزمة المالية العالمية عام 2008م اضطرت الكثير من الدول إلي زيادة الإنفاق العام كي تنقذ إقتصادها من الوقوع في الركود الإقتصادي وقدمت العديد من حزم التحفيز المالي من أجل هذا الهدف، إلا انه ترتب علي ذلك زيادة الدين العام الحكومي بدرجة كبيرة، نتيجة للتوسع في الإنفاق العام ويرجع ذلك بشكل أساسي إلي عدم زيادة الإيرادات في هذه الدول بنفس زيادة النفقات العامة الحكومية.

ومن بين الدول التي قدمت حزم التحفيز المالي علي أثر الأزمة المالية العالمية تأتي مصر، والتي أعلنت عن خطة توسيعية في الإنفاق العام من أجل إنتشال الإقتصاد المصري من الركود، وترتب علي ذلك زيادة الدين العام الحكومي بشكل ملحوظ

هذا بالإضافة إلي الآثار السلبية العديدة التي ترتبت علي أزمة الدين العام الحكومي، من حيث أن هذه الديون تكبل الحكومات والأجيال الراهنة والقادمة بمدفوعات ضخمة لخدمتها تقضي علي فرص التنمية المستدامة، وإرتفاع الأسعار ومزاحمة الإستثمارات الخاصة والأثر السلبي علي قيمة الجنية المصري، نتيجة لزيادة الكمية النقدية المعروضة بسبب تمويل عجز الموازنة عن طريق الإقتراض من الجهاز المصري، مما يؤدي إلي إنخفاض قيمة الجنية فيزيد الإنفاق الحكومي زيادة ظاهرية لمواجهة إرتفاع الأسعار، بالتالي يزيد العجز في الموازنة العامة ويزيد الدين العام الحكومي نتيجة لذلك كله ومن هنا تجد الدولة نفسها تدور في دائرة مغلقة من الصعب الخروج منها.

### 2- الدراسة الاستطلاعية

يهدف هذا الجزء إلى إستعراض الدراسات الإقتصادية السابقة والتي قامت بدراسة هذا الموضوع من قبل وذلك بهدف الإستفادة من المعرفة التراكمية السابقة والتي بمراجعتها تبين أن معظمها كان رداً علي سلسلة من الازمات التي مرت بها إقتصاديات الدول النامية والفقيرة.

يلاحظ بالنظر إلى هذه الأزمات الاختلاف الكبير في الأسباب من دولة إلي أخرى إلا أن العامل المشترك فيما بينها هو التعثر المالي وتراجع قدرة الدولة علي السداد.

تشير الدراسات السابقة إلى أن مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلي التعثر المالي ومن ثم ارتفاع مستوى الدين العام المالي للدولة وهذه الأسباب تكمن في:

**تذبذب الإنتاج والتجارة وهشاشة النظام المالي:**

حيث أكد ( Malon 2011 ) ان المديونية الكبيرة المصاحبة للتذبذب الكبير في السياسات النقدية والمالية والاستثمارية تزيد من تذبذب الانتاج علي حساب النمو الاقتصادي.

**مخاطر الفشل في السداد وتوقف التدفقات النقدية الداخلة للدولة:**

حيث أشار أكرمان وكانشوك (Ikeman and Kanczuk 2005) الي ان ارتفاع معدل الفائدة الذي يؤدي الي زيادة تكلفة خدمة الدين يؤثر كثيراً علي الوضع المالي للدولة وفي أغلب الأحيان فقد يؤدي إلي عدم القدرة علي التسديد. وتشير معظم الدراسات الاقتصادية إلي كلما أرتفعت خطر المديونية في الدولة قلت الرغبة لدي المقرضين والمستثمرين في تحويل الأموال إليها بل توقفها وهروبها إلي الخارج وهو الأمر الذي يؤثر في قدرة الإقتصاد علي سداد المديونية بالعملة الأجنبية فيما يعرف بالتوقف المفاجيء للتدفقات النقدية للدولة.

كما تناولت العديد من الدراسات موضوع الدين العام بشكل مفصل بالإضافة إلي بعض الدراسات التي تناولت الآثار الاقتصادية للقروض علي النشاط الإقتصادي للدولة مثل:

دراسة أحمد علي عبد الرحمن، أثر الدين العام المحلي علي الموازنة العامة في مصر خلال الفترة من 1990-2015م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإقتصاد، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 2017م.

تناولت الدراسة أثر الدين العام المحلي المصري علي الموازنة العامة خلال الفترة من 1990 إلي 2015م، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها: ان الدين العام يستخدم لتمويل عجز الموازنة، وأن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة.

دراسة عبد المحسن مصطفى عبد الله، الدين العام المحلي بين الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية – دراسة الحالة المصرية (2010/1991م)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، ع 3 و4، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2015م.

هدف الدراسة التعرف علي مدي ملاءمة الدين العام المحلي في مصر لحالة النمو الاقتصادي من خلال النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، في ضوء المؤشرات المتعارف عليها في هذا الصدد، سواء في صيغتها التقليدية (الاستدامة المالية)، أو الاتجاه الحديث (الاستدامة الاقتصادية)، وقد توصلت الدراسة إلي أن استهداف استدامة السياسة الاقتصادية وليست السياسة المالية هو السبيل الافضل لضمان قيام الحكومة بسداد التزامتها فيما يتعلق بالدين العام المحلي بكفاءة واقتدار، مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمفهومه الشامل وليس التركيز علي استقرار مالي أو نقدي فقط.

**كما توجد العديد من الدراسات البحثية التي اهتمت بالدين العام الخارجي ومنها دراسات جاءت نتائجها مؤيدة للتمويل الخارجي مثل:**

دراسة الباحث "رفاعي صابر غنيم عبد الله" نحو برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر، من المنظور الوضعي والاسلامي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الاسلامية 1994م.

**هدفت الدراسة الي:** تحليل ابعاد المشكلة الاقتصادية في مصر، اسبابها، واثارها، ووسائل علاجها، وبحث الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في مصر من زيادة السكان والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات، وحاولت الدراسة تحديد الخلل في الاقتصاد المصري، كما تطرقت الدراسة الي وسائل علاج المشكلة الاقتصادية بين المنهج الوضعي والمنهج الاسلامي.

دراسة الباحث "سعد ابراهيم احمد الكلاوي" بعنوان: دور مؤسسات التمويل الدولية في تمويل الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية دراسة تطبيقية علي مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا 2001م.

**هدفت الدراسة الي:** بحث الاصلاح الاقتصادي ودوافع الاخذ به، بالإضافة الي دراسة اسلوب تطبيق الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ومواجهة الاعباء الاجتماعية الناتجة عنها، وتوضيح مدي مشاركة مؤسسات التمويل الدولية في عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة الي توضيح الدروس المستفادة من تجربة الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية وتطبيقها في مصر.

ومن هنا جاء عنوان هذه الدراسة التي توضح أنواع الديون وهيكله ومؤشراته المختلفة حسب تصنيف المؤسسات الدولية وأهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المديونية بالإضافة إلى تطور الدين العام المحلي والاجنبي واثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوصلت الدراسة إلى أن العجز في الموازنة المصرية هو السبب الرئيسي في تفاقم هذه الأزمة، كما توصلت بعض مؤشرات الدين العام المصري إلى المستويات الحرجة.

حيث تأتي أهمية هذه الدراسة في تقديم مقترح جاد لعلاج أزمة الدين العام في دول العالم التي تعاني من هذه الظاهرة، خاصة دول العالم النامي ومنها مصر، ويكون ذلك من خلال مجموعة من التوصيات المقترحة في هذه الدراسة لسداد الدين.

### 3- مشكلة البحث

تزايد الدين العام في مصر وتراكم ديون هائلة ومدفوعات فوائده وأقساط ضخمة تستنزف مصر بشكل متواصل، مما يؤدي أيضا إلى عرقلة عجلة التنمية والإصلاح الاقتصادي المصري، لذا فإن مشكلة الدراسة تتلخص فيما يلي:

- 1- تطور الدين العام وتحديد مؤشراتته وتداوياته وكذلك تحليل أثر تراكم المديونية العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- 2- مدى الحاجة إلى المديونية المحلية والأجنبية وحدودها التي تلائم طبيعة الاقتصاد المصري.
- 3- الدور الذي يؤديه المديونية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

### 4- أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي كالتالي:

- تحديد تطور الدين العام وتطور عبئه.
- تحليل أسباب اللجوء إلى الدين العام ومصادره.
- تقييم الدين العام باستخدام المؤشرات المعروفة المرتبطة بالدين.
- بيان أثر الدين العام على المتغيرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (2000-2020م).

### 5- أهمية البحث

- تتبع أهمية الدراسة من أنه يتناول ظاهرة مالية من أهم الظواهر المالية المعاصرة، إذ أن التزايد المستمر في الدين العام الحكومي في الكثير من دول العالم له انعكاسات وآثار اقتصادية ومالية واجتماعية خطيرة على الدول، وبات ذلك داء يستعصي علي العلاج بل أن بعض الدول وصل فيها معدلات الدين العام إلى مستويات قياسية تنذر بالخطر، وهو الأمر الذي تطلب زيادة تناول الوضع والاهتمام به محاولة ل طرح إجابات على تساؤلات كثيرة وإيجاد مقترحات لحل مشكلة الدراسة المتمثلة في:
- تسليط الضوء على هذه الموجة من التطور في الدين العام المصري وأسباب تزايدده.
- محاولة إيضاح مدى تأثير تلك الظاهرة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

### 6- الإطار النظري وفروض البحث

- للإجابة على تساؤلات الدراسة سوف يعتمد على فرضيات علمية تساعد على القيام بالعمل المنهجي المناسب للوصول إلي إجابيات واضحة تحقق أهداف الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:
- أن يؤدي تزايد الدين العام إلى آثار سلبية علي النمو الاقتصادي في مصر.
- أن يؤدي تزايد الدين العام إلى التأثير سلباً على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري.

## 1/6 ماهية الدين العام وادارته ومؤشراته

## 1/1/6 مفهوم الدين العام:

في أدبيات الفكر الاقتصادي المالي ظهرت العديد من التعريفات للدين العام فقد عرف الدين العام على أنه تلك المبالغ التي يقوم الاقتصاد الوطني باقتراضها والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع أو عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية ضماناً للالتزامات الأفراد والمؤسسات الخاصة (د/محمد عبد الحليم عمر، الدين العام (المفاهيم-المؤشرات-الآثار) بالتطبيق على حالة مصر، ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 2003، ص21)

أو هو المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها لهذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين (محمد عبد الحليم عمر، الدين العام: المفاهيم \_ المؤشرات \_ الآثار، ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 2003، ص3)

## 2/1/6 أقسام الدين العام:

ينقسم الدين العام إلى قسمين رئيسيين: الدين العام المحلي والدين العام الأجنبي.

## الفرق بين الدين العام المحلي والدين العام الأجنبي:

وفي إطار التمييز بين الدين العام المحلي، والدين العام الأجنبي، جاء في دراسة مشتركة لصندوق النقد، والبنك الدوليين، أنه: "يظل تعريف الدين الأجنبي قائماً على الفكرة القائلة، بأنه إذا كان المقيم يتحمل خصوماً جارية لصالح غير مقيم، فإن هذه الخصوم تمثل مطالبة مستقبلية علي موارد اقتصاد المقيم، وبالتالي ديناً أجنبياً علي هذا الاقتصاد (I.M.F, World Bank: External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users، Washington, 2003, P. 7) وفي هذا الإطار، يعرف البعض الدين العام المحلي بأنه: "الدين الذي ينشأ في ذمة الحكومة، والهيئات العامة، والشركات المملوكة للدولة، لصالح المقيمين، وبالعملة المحلية بصفة أساسية، وتتحمل الحكومة عبء هذا الدين إلي أن يتم سداده" (سارة بهاء حامد النشار: الدين العام المحلي والادارة الاقتصادية الكلية في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 18)

يتضح مما سبق، أنه يمكن التقرير بوجود ثلاثة تعريفات للتمييز بين الدين العام المحلي والاجنبي:

## يركز التعريف الأول منها على إقامة الدائن:

فإذا كان الدين مستحقاً لمقيمين عدّ ديناً محلياً، وإذا كان لغير مقيمين عدّ ديناً أجنبياً.

## يركز التعريف الثاني علي العملة التي صدر بها الدين:

فإذا كان الدين قد صدر بالعملة المحلية، أصبح ديناً محلياً، وإذا كان قد صدر بالعملة الاجنبية، أصبح ديناً أجنبياً.

## يركز التعريف الثالث علي مكان إصدار الدين والتشريع الذي ينظم عقد الدين:

فالدين يعد محلياً إذا صدر في البلد المدينة، ويطبق عليه قانونها، وضمن اختصاص محاكمها، بعكس الدين الأجنبي، الذي

يصدر في البلدان الأجنبية، وضمن اختصاص محكمة أجنبية (Ugo Panizza: op. cit., p.4)

## 3/1/6 إدارة الدين العام

## إدارة الدين العام المحلي:

مفهوم لإدارة الدين العام المحلي هو الحفاظ على مستوي الدين العام المحلي عند المستوي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمعنى أن السلطات المالية تبدأ بتحديد المستوي الملائم منه، والذي يتفق مع تحديد الأهداف الاقتصادية على المستوي الكلي وإدارة الدين العام المحلي العديد من الأهداف التي يتم تناولها كما يلي:

**4/1/6 أهداف إدارة الدين العام المحلي:****درجة التأكد المالي:**

يطلق عليها أيضاً الأهداف المالية لإدارة الدين العام المحلي فمن وجهة نظر الخزانة العامة يمكن أن يكون الهدف الرئيسي لإدارة هذا الدين هو خلق التأكد من تدفقات الموارد المالية للموازنة العامة للدولة، بصفة خاصة فإن التأكد من تكلفة الاقتراض خلال المدي الزمني يعتبر عنصراً هاماً في إدارة الخزانة للدين العام المحلي، ويمكن تحقيق هذا الغرض بشكل كبير باستخدام السندات طويلة الأجل.

**تخفيض تكلفة خدمة الدين العام المحلي:**

يعتبر هذا الهدف هو أحد أوضح أهداف إدارة الدين العام المحلي، وذلك لأن الزيادة في تكلفة خدمة الدين يجب أن تمول في المعتاد إما من خلال فرض ضرائب إضافية أو من خلال قروض إضافية.

**تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**

حيث يمكن استخدام إدارة الدين العام المحلي في مواجهة الدورات الاقتصادية، حيث يمكن أن تقوم الحكومة بزيادة اللجوء إلى الاقتراض في الفترات التي تحتوي على ضغوط تضخمية، وذلك لامتصاص السيولة الزائدة وللعمل على رفع سعر الفائدة وهو ما يمارس أثر انكماش على الطلب من ناحية أخرى.

**5/1/6 إدارة الدين العام الأجنبي:**

يقصد بسياسة إدارة الدين العام الأجنبي هي الإجراءات والسياسات التي تعمل على إمداد الاقتصاد القومي بأقصى قدر ممكن من تحويلات الموارد الصافية التي يمكن التعايش معها عبر الزمن بأقل تكاليف ممكنة، وحسن استخدامها بحيث يتم تعظيم الرفاهية تحت قيد قيام الدولة بخدمة دينها، وسوف نعرض أهداف إدارة الدين العام الأجنبي.

**6/1/6 أهداف إدارة الدين العام الأجنبي:**

- ضمان أكبر قدر من صافي الموارد المحولة للاقتصاد: فالهدف الأساسي من الاقتراض في الدول النامية هو تعويض النقص الموجود لديها من المدخرات والعملات الأجنبية بصفة خاصة وذلك للعمل على زيادة معدل الاستثمار وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية.
- تلبية تكاليف خدمة الدين العام الأجنبي: وهو هدف بديهي تسعى أي حكومة إلى تحقيقه، فكلما زادت مدفوعات خدمة الدين أدى ذلك إلى زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى تزايد العجز فيه، وبالتالي تزايد الاحتياجات إلى قروض خارجية جديدة لتمويل هذا العجز، ولتلبية تكاليف خدمة الدين العام الأجنبي تستخدم الدولة عادة سلطة إدارة الدين في التفاوض على الحصول على أفضل شروط للقروض الأجنبي وأكبر مقدار لعنصر المنحة المتضمن في هذا القرض.
- تجنب المشاكل الاقتصادية على المستوى الكلي وعدم استقرار ميزان المدفوعات: ويعني بهذه الوظيفة قيام الدولة باللجوء إلى الاقتراض الخارجي كمصدر أخير للتعامل مع المشكلات الاقتصادية الداخلية، وذلك في حالة وجود صعوبات تتعلق بإدارة الدين العام المحلي بحيث يستخدم كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية، وكذلك ضمان عدم تجاوز الاقتراض الخارجي للمستوي الملائم وذلك حتى لا يكون مدعاة للتأثير السلبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية بصفة عامة، وعلى وضع الاستقرار في ميزان المدفوعات بصفة خاصة.
- تجنب مشكلات خدمة الدين الناتجة عن نقص السيولة من العملات الأجنبية: وذلك حيث أنه بالرغم من الوضع الاقتصادي الملائم للدولة إلا أنها قد تواجه مشكلات مؤقتة في خدمة ديونها الأجنبية، وتنتج هذه المشكلات عن عدم توافر السيولة المطلوبة من العملات الأجنبية عند مواعيد استحقاق بعض مدفوعات خدمة الدين، وهو ما يؤثر على درجة الجدارة الائتمانية للدولة ويقلل من الوضع التفاوضي للدولة في الحصول على قروض جديدة أو العمل على تحسين شروط القروض القديمة (د/سمير سعد مرقس، مرجع سابق، ص10)

**2/6 المستوي الحرج للدين العام ومؤشراته**

- وضعت المنظمات الدولية ومنها منظمة التمويل الدولية حدود ومستويات للدين العام كمؤشر يهتدي به من قبل الدول المدينة ويفضل عدم تجاوز ذلك المؤشر حفاظاً على الثقة الائتمانية للدولة ومنع المبالغة في الاستدانة من الخارج من جهة، وقيام المنظمات الدولية بالتحذير وعدم الاقتراض في حالة وصول الدول المدينة إلى تلك المستويات الحرجة أو قريباً منها من جهة أخرى.
- لذلك سوف نتناول في هذا المبحث كلاً من الحد الأدنى للدين العام ومؤشر كلاً من الدين العام المحلي والدين العام الأجنبي على النحو التالي:

**1/2/6 الحد الآمن للدين العام في الدول النامية:**

- إذا كانت الدولة ستقترض لا محالة فيجب عليها اللجوء إلى التمويل الحقيقي من المدخرات الحقيقية، وليس الاقتراض من البنوك المركزية الذي يأخذ شكل الإصدار النقدي الجديد فلا يجب أن نخدعنا انخفاض التكلفة المالية لهذه الطريقة، لأن هذه الطريقة لها آثار شديدة السلبية على الاقتصاد القومي حيث تجر في أذيالها التضخم - بما له من آثار مدمرة على الاقتصاد القومي - لذلك فإن المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تشجع الاقتراض الذي يأخذ شكل أدون الخزائن يكتب فيها الأفراد والمؤسسات الخاصة في المجتمع (د/ عمرو محمد محمود سليمان، ادارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدانة المالية إلى الاستدانة الاقتصادية. لمجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ال عدد4، 2010م، ص 286).
- وعلى الرغم من أن البعض يري أنه توجد ثلاث مؤشرات أساسية تشير إلى خطورة مستوى الدين العام المحلي، ويجب أن تستهدف الإدارة الجيدة للدين العام مراقبتها جيداً، وهي:
- معدل نمو الدين العام مقابل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي.

**2/2/6 مؤشرات الدين العام (المحلي والأجنبي)**

يمكن استعراض أهم المؤشرات التي ذكرتها الأدبيات الاقتصادية ومن هذه المؤشرات هي:

**1/2/2/6 مؤشرات الدين العام****أ- مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

أن هذه النسبة حددت على ألا تتجاوز (60%) من قيمة الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكلما ارتفعت النسبة فإن هذا يعني أن الدولة تقوم بتحويل جزء كبير من ناتجها المحلي الإجمالي إلى الدول الدائنة من أجل تسديد ديونها ففي حالة اتجاه الدين العام إلى التزايد فإن نقطة المخاطرة تتضح من خلال أنه جزء كبير من الدين العام يمول لتغطية نفقات جارية في الموازنة العامة، فلو كان الدين يستخدم في تمويل استثمارات تعطي عائداً يغطي أقساط الدين فلا توجد هناك أي خطورة حتى لو كان حجمه أكبر من ذلك (عباس بلقاسم، ادارة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية العدد (33) السنة الثالثة، 2004م، ص15)

غير أن التوسع المستمر في حجم الدين قد يؤدي إلى زيادة في تكلفة الدين نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم زيادة في حجم الضرائب تدريجياً من أجل تسديد الدين الأمر الذي يلحق ضرراً بالاقتصاد وهنا يمكن القول إن نمو الدين العام معناه زيادة في مدفوعات إذ أن هذه الزيادة تصبح مشكلة خطيرة للغاية في حالة ثبات الدخل القومي الأمر الذي ينتج عنه زيادة دائمة في عبء الدين (داوود علي عنان، مديبات فاعلية وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد الجامع المستنصرية، 2009م، ص41)

**ب- مؤشر نسبة الدين الأجنبي إلى حجم الصادرات:**

يدل هذا المؤشر على أنه كلما ارتفع نسبة الدين إلى مجموع الصادرات دل ذلك على عبء المديونية الخارجية على مجمل الاقتصاد وقد حددت هذه النسبة (275%) على ألا تتجاوز ذلك، إذ أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن حصيلة الصادرات تذهب جميعها إلى تسديد الدين ولا توجد سيولة من النقد الأجنبي تكفي لتمويل حجم الواردات ويعتبر هذا أهم مصدر لتسوية الالتزامات الخارجية للدولة.

**ج- نسبة مدفوعات الفوائد السنوية إلى إيرادات الدولة السنوية:**

أن هذه النسبة قد حددت (20%) إذ أن ارتفاع سعر الفائدة يعني في حقيقة الأمر أن الزيادة في الفوائد السنوية المدفوعة على الديون تمتص ما يحصل عليه البلد من إيرادات من حصيلة صادراته مما يؤدي إلى الزيادة في تكلفة الدين وبالتالي تؤدي إلى زيادة مستمرة في الدين العام وخاصة ليس بالإمكان الضغط على الواردات إلى المستوى المطلوب.

**د- مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون الخارجية:**

يقيس هذا المؤشر مدي عبء الديون الخارجية من خلال حساب نسبتها إلى حجم الاحتياطيات الدولية للبلد المدين، أي نسبتها إلى مجموع ما يمتلكه من ذهب و عملات أجنبية إلى إجمالي ديونه، فضلاً عن احتياطها لدي صندوق النقد الدولي، وبالطبع كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قوة السيولة الدولية للاقتصاد القومي وقدرته على مواجهه أعباء ديونه الخارجية الصعبة، وبهذا ما يعكس اهتمام الدائنين في قياس قدرة البلدان المدينة على سداد أعباء ديونها الخارجية من خلال هذا المؤشر.

**2/2/2/6 مؤشرات تراكم الدين العام:**

إذا كان معدل تراكم الدين يشكل نسبة ثابتة من الناتج المحلي الإجمالي فليس هناك مشكلة تبرز إذا كانت نسبة تراكم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تكون نسب متغيرة. إذ أن هذه العلاقة تتحدد بثلاثة مؤشرات رئيسية:

**أ- عجز الموازنة:**

أن اتساع مهام الدولة وتعدد وظائفها نجم عنه زيادة في حجم الإنفاق العام الحكومي المحلي بنسب أكبر من الإيرادات المتحصلة مما أدى إلى ظهور مشكلة العجز المالي في الموازنة العامة للدولة الأمر الذي أستوجب التمويل وذلك من خلال الاقتراض من أجل سد ذلك العجز في الموازنة العامة (نشرة صندوق النقد الدولي، 1998م، ص14)

**ب- سعر الفائدة:**

يعتبر سعر الفائدة متغيراً فعالاً تستخدمه السلطات النقدية في التأثير على أسعار السندات إذ يمكن للحكومات عن طريق التحكم في معدلات الفائدة على تلك السندات أن تؤثر في معدلات الفائدة في السوق المالية ومن ثم يتم التأثير على القيم السوقية للأصول المالية الحقيقية، إذ يمكن أن تضع إدارة الدين العام مستوى عاملاً لسعر الفائدة على سندات الدين العام طويل الأجل وتحاول الحكومة المحافظة على ذلك السعر في سوق الأوراق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة (الشيخ طاهر عبد الله محمود، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص117)

**ج- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:**

أن العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة مترابطة يستدل منها على مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها ومواجهة مشاكل ومخاطر تزايد الدين ومدى القدرة المالية العامة للدولة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل، أي مدى قدرة الدولة على تحمل أعباء الدين سداداً للديون، وفي المقاييس العالمية يعتبر تخطي هذه النسبة (60%) تكون القدرة المالية للحكومة في دائرة الخطر ولاسيما إذا توافقت مع معدلات فوائد علي هذا الدين أعلى من معدلات النمو الأسمية للاقتصاد وبالعكس إذا انخفضت معدلات الدين العام كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يساهم ذلك في إعادة ثقة الحكومة في الاستدامة المالية لاقتصادها ككل والتي تستهدف الحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تؤدي إلى توليد فوائض متزايدة في الاقتصاد تساعد الحكومة لمواجهة الأزمات (يونس محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر، 2012م، ص29)

**3/2/2/6 مؤشرات الدين العام المحلي المصري**

عند تحليل الموقف المالي من الضروري استخدام مؤشر قياس نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما الموازنة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الدين العام، إذ تبين لنا هذه الموازنة مدى إمكانية الاستخدام الصحيح للاقتراض الحكومي في دعم الاقتصاد وزيادة الناتج عند قيام الحكومة بإصدار السندات لتمويل عجز الموازنة (مايخ شبيب الشمري، تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر: دراسة للمدة من 2001-2011م، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 35، 2015م، ص 7)

## جدول رقم (1)

بعض مؤشرات الدين العام في مصر للمدة (2001-2011) (مليون دولار)

السنوات	نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي %	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي %	نسبة إجمالي المدفوعات السنوية للفوائد إلى الصادرات %	نسبة الدين العام إلى الصادرات %
2001	48.9	89.0	19.29	1180.3
2002	47.6	89.2	17.19	1593.8
2003	47.7	89.6	13.36	1374.4
2004	47.9	79.8	9.55	1059.6
2005	52.0	78.0	8.53	1083.3
2006	86.0	75.3	9.48	1408.6
2007	75.7	74.5	8.11	1023.4
2008	89.5	66.0	5.19	826.7
2009	98.7	56.5	3.86	734.7
2010	96.3	51.8	3.31	644.3
2011	88.2	64.7	2.82	596.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2003-2012)

## جدول رقم (2)

الدين العام خلال الفترة مارس 2011م حتى مارس 2016م.

السنة	الدين العام (بالمليون جنيه)	معدل النمو في الدين العام %	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق) %	الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي %	متوسط نصيب الفرد من الدين العام (بالجنيه)
مارس 2011	1.208.639	-	-	87.7	15032.8
يونيه 2012	1.446.510	19.7	2.2	87.3	17554.7
يونيه 2013	1.762.559	21.8	2.1	95.6	20809.4
يونيه 2014	2.142.736	21.6	2.2	101.9	24714.4
يونيه 2015	2.482.104	15.8	4.2	102.2	27888.9
مارس 2016	2.964.761	19.4	4.5	102.8	32905

المصدر: بيانات البنك المركزي ووزارة المالية (مايو 2016م)

## 4/2/2/6 مؤشرات الدين العام الخارجي

فمؤشرات الدين الأجنبي لها حساسية شديدة تجاه أسعار الفائدة، والعلاقة بين الدين الأجنبي والتصدير والناتج المحلي الإجمالي، كلها تعتبر مؤشرات مفيدة في عملية تقييم الدين الأجنبي والقدرة علي السداد، وكذلك يمكن الاسترشاد بهذه المؤشرات من أجل التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية التي تواجهها الحكومات بشكل عام، إضافة للتنبؤ بالمخاطرة المحتملة والمرتبطة بإدارة الدين الأجنبي، ويحكم بهذه المؤشرات عادة علي الدين الأجنبي من حيث وصوله إلي مرحلة الخطر أو استقراره في مرحلة الأمان ومدى تداعياته علي الوضع المالي والاقتصادي، وفيما يلي أهم هذه المؤشرات التي تقيس قدرة الاقتصاد المصري علي تحمل أعباء ديونه الخارجية.

جدول رقم (3)  
 مؤشرات الدين الخارجي المصري (2007-2019م)

السنوات	الدين الخارجي/الناتج المحلي الاجمالي %	الدين الخارجي/الصادرات السلعية والخدمية %	نسبة خدمة الدين الخارجي من الصادرات %	نسبة خدمة الدين الخارجي من المتحصلات الجارية %	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي (بالدولار)
2007	22.8	70.4	8.5	7.3	398.5
2008	20.1	59.9	6.9	5.9	450
2009	16.9	64.6	5.1	4.3	418.6
2010	15.9	71	5.05	4.5	399.2
2011	15.2	71.4	5.7	4.5	413.6
2012	12.4	75.2	6.3	4.5	387.7
2013	16.3	88.2	6.3	4.5	475.3
2014	15.5	106	7.4	4.3	506.4
2015	15	109.1	12.7	8.5	513.5
2016	18.3	160.3	14.6	9.8	573.1
2017	41.1	212.9	19.7	12.3	754.1
2018	37.2	195.8	28	17.7	883.9
2019	36	220	25.5	17	1013

المصدر: مجلة العلوم القانونية والاقتصادية

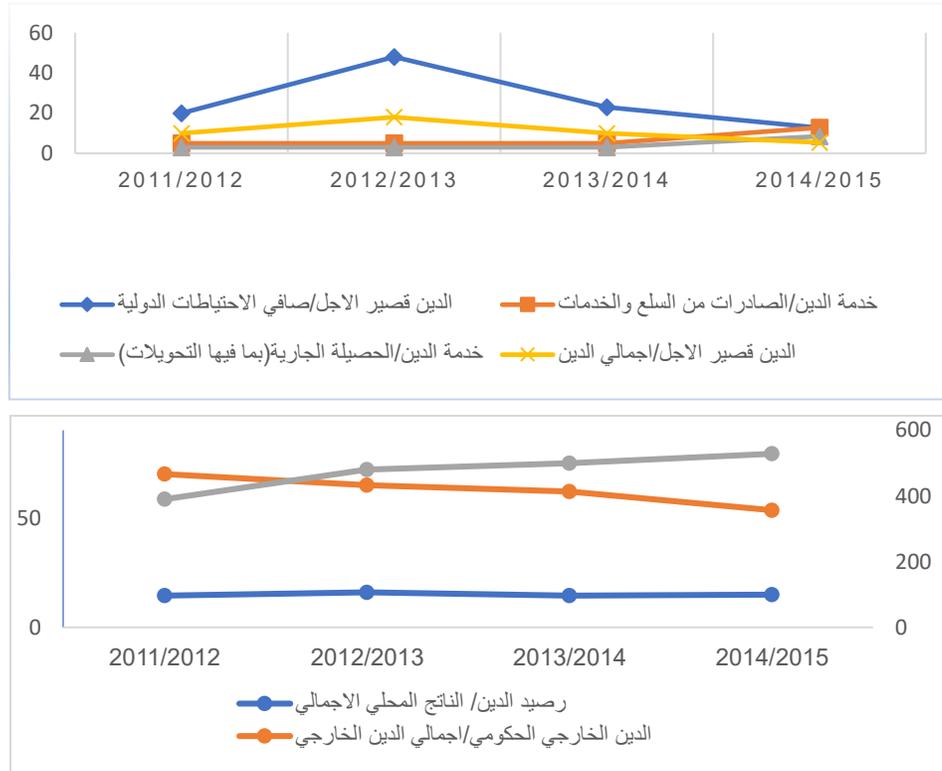
## جدول رقم (4)

أهم مؤشرات الدين الأجنبي خلال الفترة 2011م حتى 2018م

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
92,644	79,033	55,764	48,063	46,067	43,233	34,385	34,906	اجمالي الدين العام الخارجي بالمليون دولار
37.2	41.1	18.3	15	15.5	16.3	12.4	15.2	اجمالي الدين العام الخارجي/ الناتج المحلي الاجمالي
19.1	18.1	8	8	9.7	10.7	9.2	11.8	اجمالي الدين الحكومي الخارجي / الناتج المحلي الاجمالي
18.1	22.9	10.3	7	5.7	5.6	3.2	3.4	الدين الخارجي غير الحكومي/ الناتج المحلي الاجمالي
195.8	212.9	160.3	109.1	106	88.2	75.2	71.4	اجمالي الدين العام الخارجي/ الصادرات السلعية والخدمية
48.6	55.9	56.2	46.5	36.9	34.1	25.6	22.4	الدين الخارجي غير الحكومي/ الدين الخارجي الكلي
13.3	15.5	12.6	5.4	7.9	16.3	8.5	7.9	الديون قصيرة الاجل / الدين الخارجي الكلي
27.8	39.2	40	12.8	21.9	47.2	18.7	10.4	الديون قصيرة الاجل / صافي الاحتياطي الدولي
0.50	0.20	0.35	0.05	0.02	0.04	0.15	0.1	ديون القطاع الخاص / الدين الخارجي الكلي
17.7	12.3	9.8	8.5	4.3	4.5	4.5	405	خدمة الدين الخارجي / المتحصلات الجارية
28	19.7	14.6	12.7	7.4	6.3	6.3	5.7	خدمة الدين الخارجي / الصادرات السلعية والخدمية
883.9	754.1	573.1	513.5	506.4	475.3	387.7	413.6	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي (دولار)

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وزارة المالية والبنك المركزي المصري للسنة المالية 2019/2018م.

شكل (1)  
أهم مؤشرات المديونية الخارجية خلال السنة المالية



المصدر: البنك المركزي المصري- التقرير السنوي 2014/ 2015م، ص41/40.

#### يوضح الشكل التالي ما يلي:

أن نسبة خدمة الدين الخارجي إلي كلاً من الحصيلة الجارية والصادرات من السلع والخدمات تصل إلي 8.5% و 12.7% علي التوالي مقابل (4.3%، 7.3% علي التوالي) هذا في حين انخفضت نسبة رصيد الدين الأجنبي إلي الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 14.9% مقابل 15.6% وكذا نسبة الدين قصير الأجل إلي صافي الاحتياطيات الدولية لتبلغ 12.8% مقابل 21.9% خلال سنة المقارنة.

#### 3/6 تطور الدين العام في مصر

إن زيادة عجز الموازنة بشكل كبير خصوصاً بعد الأحداث السياسية الأخيرة التي مرت بها مصر كان لها انعكاسات علي أداء الاقتصاد المصري ومن الوسائل التي استخدمت لتقليل العجز في الموازنة العامة هي اللجوء إلي الاقتراض سواء أكان ذلك داخلياً بإصدار أدونات وسندات خزانة، أم خارجياً من الدول أو المؤسسات الأجنبية، وقد ترتب علي هذا الاقتراض زيادة في حدة الأزمات التي واجهت الاقتصاد المصري في الفترة الماضية.

في هذا الفصل يوضح موضوع تطور الدين العام للدولة حيث يتناول فيه تطور كلاً من الدين العام المحلي والدين العام الأجنبي وأسباب تزايدهم حيث استمرار تزايد هذا الدين قد يؤدي لحدوث آثار سلبية علي الاقتصاد القومي لذلك يستلزم العمل على تحجيمها أو الحد من تزايدها.

لذا سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث هم:

المبحث الأول: تطور الدين العام المحلي وأسباب تزايديه.

المبحث الثاني: تطور الدين العام الأجنبي وأسباب تزايديه.

**1/3/6 تطور الدين العام المحلي في مصر:**

فتطور الدين العام وتزايد معدلات نموه مرتبط بشكل أساسي بالنتائج المحلي الإجمالي ونسب نموه؛ فقد ينمو الدين العام المحلي بشكل أكبر بما لا يعكس خطورة اقتصادية وذلك لقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل أعباء الدين والوفاء بقيمته متي استحققت.

تطور الدين العام المحلي من عام 2000 حتى 2016 م:

جدول رقم (5)

تطور الدين العام المحلي من عام 2000-2016م  
(القيمة بالمليار جنيهه)

السنوات	الدين المحلي الحكومي	مديونية الهيئات الاقتصادية	صافي مديونية بنك الاستثمار القومي	إجمالي الدين العام المحلي	نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
2001/2000	194.81	41.6	54.5	290.78	%81.06
2002/2001	221.22	41.14	67.7	329.85	%87.05
2003/2002	252.19	39.19	79.24	370.62	%88.77
2004/2003	292.7	40.06	92.82	425.07	%89.59
2005/2004	349.17	47.17	108.33	504.68	%94.85
2006/2005	387.5	47.38	152.3	587.41	%96.1
2007/2006	478.17	44.5	108.24	630.97	%85.6
2008/2007	478.7	50.12	129.37	658.3	%74.38
2009/2008	562.3	52.25	140.5	755.3	%73.3
2010/2009	663.8	67.8	157.13	888.7	%73.7
2011/2010	808.1	66.3	170.5	1044.9	%76.2
2012/2011	990.5	63.1	184.5	1238.1	%80.3
2013/2012	1261.1	63.3	202.98	1590.9	%87.1
2014/2013	1538.5	58.4	219.67	1816.6	%86.4
2015/2014	1871.4	11.1	233.67	2116.4	%87.1
2016/2015	2285.64	103.72	230.23	2619.59	%96.7

المصدر: وزارة المالية للسنة المالية 2018/2017م

يوضح الجدول (5) تنامي مستوي الدين العام المحلي خلال الفترة 2001/2000م-2016/2015م وارتفاع معدل نموه بشكل ملحوظ، حيث واصلت الحكومة الاعتماد على سندات وأذون الخزانة بالأساس في تمويل العجز حتى وصلت 88% من إجمالي الدين المحلي عام 2010م، وقد حدث تغير هام في هيكل الدين المحلي منذ عام 2001م، إذ زاد عنصر الديون قصيرة الأجل إلى أكثر من الضعف، وبعد الأزمة المالية الأقصر أجلًا لتمويل العجز.

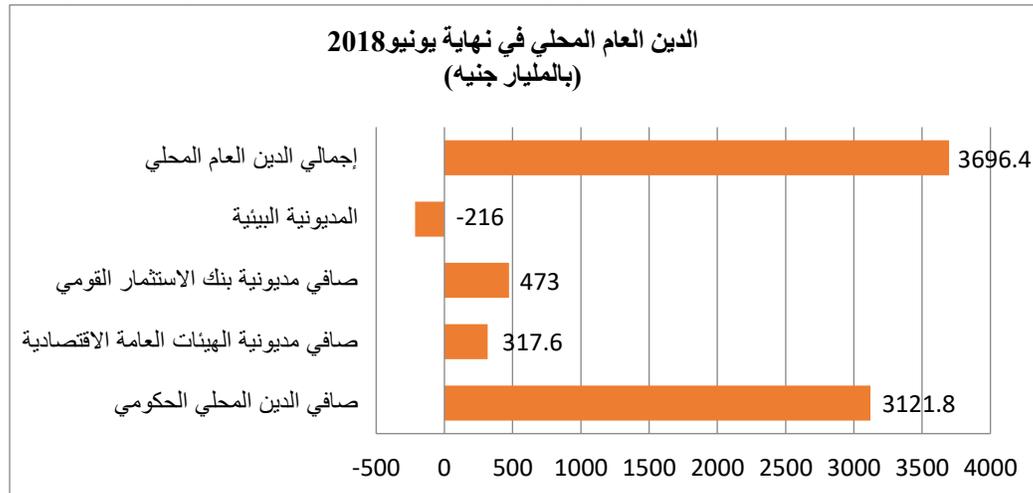
وقد أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة إجمالي الدين المحلي من 194 مليار جنيه في عام 2001م إلى 388 مليار جنيه عام 2006م، ثم قفز إلى 644 مليار جنيه في 2010م ليصل إلى 808 مليار جنيه عام 2011م، قفز بشكل غير مسبوق كاسراً لحاجز التريليون جنيه عام 2013م ليلعب نحو 1261 مليار جنيه، واستمر في الارتفاع حتى بلغ نحو 2286 مليار جنيه في عام 2016م كما بلغ رصيد الدين العام المحلي 3414.4 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2017م مسجلاً زيادة قدرها 253.5 مليار جنيه بمعدل 8%.

#### الدين العام المحلي في نهاية ديسمبر 2017م:

بلغ رصيد الدين العام المحلي 3414.4 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2017م مقابل 3160.9 مليار جنيه في نهاية يونيو 2017م مسجلاً زيادة قدرها 253.5 مليار جنيه بمعدل 8% خلال الفترة يوليو/ديسمبر من السنة المالية 2018/2017م. ورغم ارتفاع الدين العام كرقم مطلق، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت إلى 83.8% في نهاية ديسمبر 2017م مقابل 91.1% بنهاية يونيو 2017م

#### الشكل رقم (3)

#### الدين العام المحلي في نهاية ديسمبر 2017 (بالمليار جنيه)

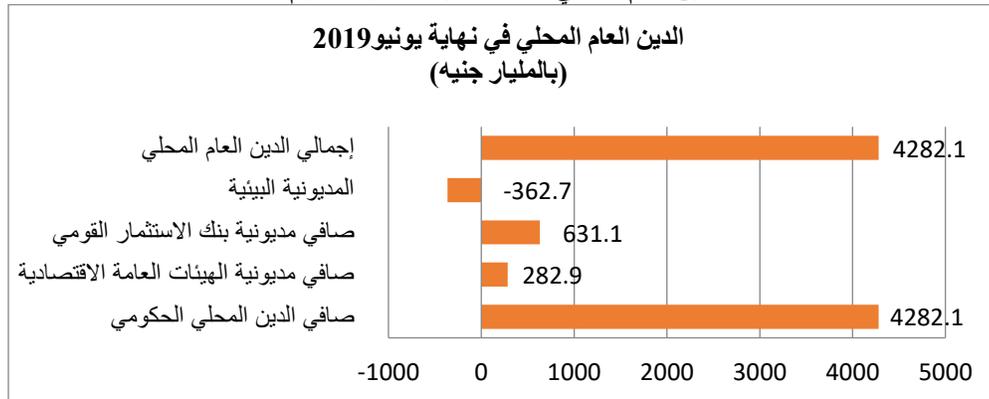


المصدر: البنك المركزي، التقرير السنوي 2018/2017م.

ثم بلغ رصيد الدين العام المحلي 4282.1 مليار جنيه في نهاية يونيو 2019م مقابل 3696.4 مليار جنيه في نهاية يونيو 2018م مسجلاً زيادة قدرها 585.7 مليار جنيه بمعدل 15.8% خلال السنة المالية 2019/2018م. رغم ارتفاع الدين العام كرقم مطلق، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت إلى 80.5% في نهاية يونيو 2019م مقابل 83.3% بنهاية يونيو 2018م.

وهو ما يرجعه الباحث لارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي بمستوى يفوق الارتفاع في حجم الدين العام، بالإضافة للإجراءات الحكومية المصرية بنقص الدعم والتي ساهمت أيضاً في نقص معدلات الدين العام.

الشكل رقم (4)  
الدين العام المحلي للسنة المالية 2019/2018م



المصدر: البنك المركزي، التقرير السنوي 2019/ 2018م.

#### صافي الدين المحلي الحكومي

وفيما يتعلق بالزيادة في بند أرصدة السندات والأذون البالغة 227.9 مليار جنيه، فقد جاءت محصلة لما يلي:  
1- زيادة الأذون الصادرة على الخزنة العامة بنحو 241.3 مليار جنيه (محصلة لزيادة الأذون الصادرة بالجنيه المصري بنحو 283.1 مليار جنيه، والأذون الصادرة باليورو بما يعادل 1.0 مليار جنيه من جهة، وانخفاض قيمة الأذون الصادرة بالدولار الأمريكي بما يعادل 42.8 مليار جنيه من جهة أخرى).

2- تراجع السندات الحكومية بنحو 13.4 مليار جنيه، محصلة لتراجع قيمة سندات الخزنة لدى البنك المركزي بمقدار 30.0 مليار جنيه، والسندات الصادرة بالدولار لصالح البنوك التجارية بما يعادل 1.0 مليار جنيه، وسندات الطرح الخاص الدولية لصالح البنك المركزي بمقدار 1.5 مليار جنيه، ومقابل نسبة الـ 5% من أرباح الشركات لشراء سندات حكومية بمقدار 2.3 مليار جنيه من جهة، وارتفاع قيمة السندات الخاصة بصندوق التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار القومي إلي الخزنة العامة بنحو 14.2 مليار جنيه، وسندات الخزنة المصرية بنحو 5.7 مليار جنيه، والسندات المطروحة بالخارج بمقدار 1.5 مليار جنيه من جهة أخرى (البنك المركزي المصري - التقرير السنوي 2018/2017م، ص30)

#### صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

ارتفع صافي المديونية المستحقة على الهيئات العامة الاقتصادية بمقدار 56.2 مليار جنيه خلال الفترة يوليو/ديسمبر من السنة المالية 2018/2017م ليبلغ 278.5 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2017م. ويعد هذا نتيجة لزيادة صافي اقتراض هذه الهيئات من الجهاز المصرفي بمقدار 37.6 مليار جنيه، وكذا زيادة اقتراضها من بنك الاستثمار القومي بمقدار 18.6 مليار جنيه. ثم انخفض صافي رصيد المديونية المستحقة على الهيئات العامة الاقتصادية بمقدار 34.7 مليار جنيه خلال السنة المالية 2019/2018م ليبلغ 282.9 مليار جنيه في نهاية يونيو 2019م ويعد هذا محصلة لانخفاض صافي اقتراضها من الجهاز المصرفي بمقدار 35.1 مليار جنيه (نتيجة لزيادة متطلباتها من الجهاز المصرفي بمقدار 97.9 مليار جنيه، وكذا زيادة ودائعها لديه بمقدار 133 مليار جنيه من جهة، وزيادة اقتراضها من بنك الاستثمار القومي بمقدار 0.4 مليار جنيه من جهة أخرى (البنك المركزي المصري - التقرير السنوي 2019/2018م، ص32)

#### صافي مديونية بنك الاستثمار القومي

بلغ صافي مديونية بنك الاستثمار القومي (قبل طرح المديونية البنكية) نحو 370.3 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2017م بزيادة بنحو 33.3 مليار جنيه خلال الفترة يوليو / ديسمبر من السنة المالية 2018/2017م وجاء هذا نتيجة لزيادة إجمالي الموارد المستثمرة لديه بمقدار 34.0 مليار جنيه ليصل إلى 378.1 مليار جنيه، وزيادة ودائعه لدى الجهاز المصرفي بمقدار 0.7 مليار جنيه (البنك المركزي المصري - التقرير السنوي 2018/2017م، ص31)

## 2/3/6 هيكل الدين العام المحلي:

## جدول رقم (6)

هيكل الدين العام المحلي في الفترة من 2012 / 2017 م (القيمة بالمليون جنيه)

السنة / البيان	يونيو 2012	يونيو 2013	يونيو 2014	يونيو 2015	مارس 2016	يونيو 2016	مارس 2017
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	1.155.312	1.444.370	1.699.946	2.084.748	2.573.042	2.462.304	3.097.561
ودائع أجهزة الموازنة العامة	164.788	183.230	161.485	218.560	287.187	263.139	398.473
صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	990.524	1.261.140	1.538.461	1.866.188	2.285.855	2.199.165	2.699.088
إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة	1.081.103	1.363.706	1.606.037	1.968.505	2.411.268	2.294.116	2.908.141
ودائع الحكومة العامة	173.341	191.431	171.697	233.054	321.924	286.045	431.302
صافي الدين المحلي للحكومة العامة	907.762	1.172.275	1.434.340	1.735.451	2.089.344	2.008.071	2.476.839
إجمالي الدين العام المحلي	1.122.187	1.410.663	1.656.948	1.993.363	2.480.926	2.350.082	3.158.695
الودائع	198.067	221.436	208.279	286.181	400.282	354.022	537.196
صافي الدين العام المحلي	924.120	1.189.227	1.448.669	1.707.082	2.080.644	1.996.060	2.621.499

المصدر: وزارة المالية الشهرية، للسنة المالية 2017/2016م.

بالرغم من تذبذب الدين العام بالنسبة للنتائج المحلي إلا أنه يتضح من بيانات الجدول صحة الفرضية الأولى وهي استمرار وتزايد الدين العام المحلي، وبالتالي توقع تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي وهنا يثور التساؤل حول أسباب هذا التزايد للدين العام المحلي؟

## 3/3/6 أسباب تزايد الدين العام المحلي:

## تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى تزايد الدين العام المحلي والتي تتمثل في:

1- عجز الموازنة العامة للدولة: يعد عجز الموازنة العامة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الدين المحلي، وذلك بسبب اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة، وهو ما يدفع الدولة حتماً إلى ضرورة تغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض ولا يخفى أن عجز الموازنة العامة في مصر عجز هيكلي وهو ما يؤدي إلى استمرار وتزايد هذا العجز عاماً بعد عام (د/ايهاب محمد يونس، الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص888)

## أ- تزايد عجز الموازنة:

لقد بلغ إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو 1564 مليار جنيه (75.4%) من الناتج المحلي في نهاية ديسمبر 2013م في مقابل 1294 مليار جنيه (73.8%) من الناتج المحلي الإجمالي في ديسمبر 2012م وترجع هذه الزيادة إلى:

زيادة في إصدارات أدون الخزنة من 433 مليار في ديسمبر 2012م إلى نحو 512.5 مليار جنيه في ديسمبر 2013م.

زيادة في صافي إصدارات السندات من 312.3 مليار جنيه في ديسمبر 2012م إلى نحو 340.3 مليار في ديسمبر 2013م.

## ب- الاختلال الهيكلي في الموازنة العامة:

من خلال استعراض عجز الموازنة في مصر يتبين أن سبب هذا العجز هو الاختلال الهيكلي في الموازنة العامة؛ والذي يتضح من استمرار الفجوة بين النفقات والإيرادات العامة، وعجز الدولة في الاتجاهين سواء عدم قدرتها على ترشيد النفقات، أو تنمية الموارد المالية من خلال مواجهة التهرب الضريبي أو زيادة الأنشطة الخاضعة للضريبة.

## ج- دعم الخزنة العامة المستمر للهيئات العامة الاقتصادية:

يعتبر دعم الخزنة العامة المستمر للهيئات العامة الاقتصادية من أسباب تزايد الدين العام المحلي في مصر، وإذ من المفترض أن تحقق تلك الهيئات توازناً مالياً واقتصادياً بحيث تغطي نفقاتها من مواردها الذاتية باعتبارها هيئات عامة مستقلة وبالتالي تخفف العبء

عن الموازنة العامة للدولة، وهو ما لم يتحقق على الإطلاق إذ ظلت تحقق خسائر متراكمة (د/مروة فتحي البغدادي، الدين العام المحلي المصري، وتأثيراته المتمثلة على السوقين النقدي والمالي، العطاء التجارية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2011م، ص214) فقد تزايد عجز الكثير من الهيئات الاقتصادية واضطرت إلى الاقتراض من بنك الاستثمار القومي لتمويل هذا العجز، وتدخل هذه القروض وأعباء خدمتها ضمن الدين العام المحلي (د/احمد عبد الرحيم زردق، الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر، مكتبة القدس، 2011م، ص292)

#### د- الارتباط بين السياسة المالية للسياسة النقدية

نتيجة لإتباع برامج الإصلاح الاقتصادي وما صاحبها من ضغوط لخفض مستويات التضخم، أصبحت قرارات السياسة المالية تابعة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وأدى ارتفاع مستوي السيولة في الأسواق المحلية إلى توسع الحكومة في إصدار أذون خزانة بكميات أكبر من المستوي الذي يتطلب سد عجز الموازنة العامة (د/عادل محمود الحويري، ضبط سياسات عجز الموازنة للوصول بحجم الدين الي وضعه الامثل، مرجع سابق، ص 94)

#### هـ- الزيادة في مدفوعات خدمة الدين المحلي

تمثل مدفوعات الدين العام المحلي من فوائد وأقساط عبئاً ثقیلاً على الموازنة العامة للدولة، مما جعل مدفوعات الدين العام تشكل عبئاً كبيراً أدى إلى أن أصبح الدين العام يغذي نفسه بنفسه ويجعل الدولة مضطرة إلى عقد قروض جديدة فقط لخدمة ديونها القائمة (د/عادل محمود الحويري، ضبط سياسات عجز الموازنة للوصول بحجم الدين الي وضعه الامثل، مرجع سابق، ص95) وتبعاً لزيادة العجز في الموازنة العامة يزداد الاقتراض لتغطية هذا العجز وهو ما أدى بالتبعية لزيادة خدمة هذا الدين بصفة مطلقة سواء بالنسبة للأقساط أو الفوائد.

#### 4/3/6 المشكلات التي تترتب على تراكم الدين العام المحلي

##### الأثر على الاستثمار وتراكم رأس المال:

أن الزيادة في الإنفاق العام الممولة من خلال الاقتراض العام تزيح الإنفاق الخاص الحساس لسعر الفائدة على السلع الرأسمالية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الإنفاق العام الممول من خلال الاقتراض العام يزاحم الإنفاق الاستثماري من خلال التغيير في معدل العائد على رأس المال.

##### الأثر على ميزان الحساب الجاري:

ان الزيادة في الطلب الاستهلاكي التي سبق ذكرها وما يتولد عنها من زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة في الدخل القومي والتي تؤدي إلي زيادة الطلب على الواردات وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان الحساب الجاري، وعادة ما يتلزم وجود عجز في الموازنة العامة للدولة وبالتالي الرغبة في الاقتراض الداخلي مع وجود عجز في ميزان الحساب الجاري لدرجة أن يطلق عليهما العجزان التوأمان (د/سمير سعد مرقس، الدين العام وكيفية ادارته وتخفيضه، مرجع سابق، ص6)

##### الأثر على معدلات التضخم:

مما لا شك فيه أن الاقتراض الداخلي يترتب عليه سحب كمية من القوة الشرائية من التعامل، وهو ما يترتب عليه آثار انكماشية على الطلب الكلي والاستثمار والناتج.

#### 4/6 تطور الدين العام الخارجي وأسباب تزايد

##### 1/4/6 تطور الدين العام الخارجي في مصر:

شدد عدد من الكتاب وخبراء المنظمات الدولية على أن الاستثمار الاجنبي الخاص هو السبيل الرئيسي لتنمية البلاد المتخلفة نظراً لما يأتي في ركاب هذا الاستثمار من موارد وخبرات ونقل للتكنولوجيا، وأن الافادة من هذه الاستثمارات تتطلب من وجهة نظرهم توفير المناخ المناسب والظروف الملائمة لنشاط رأس المال الأجنبي وجاء حصاد التجربة ليثبت خطأ هذا الوهم، الأمر الذي شكل مصدراً من مصادر التأثير السلبي علي عجز ميزان المدفوعات.

## جدول (7)

## تطور حجم الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (2000-2012م)

متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي بالدولار	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى المتحصلات الجارية بالمنة	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية و الخدمية بالمنة	نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية و الخدمية بالمنة	نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمنة	إجمالي الدين الخارجي بالمليار دولار	السنة
399.5	7.3	8.7	141.5	28.5	26.6	2001/2000
422.2	9.7	12.2	171.2	34.2	28.7	2002/2001
424.7	10.1	12.1	157.6	42.5	29.4	2003/2002
423.4	9.2	10.8	127.5	38.2	30	2004/2003
402.6	7.9	9.4	100.3	31.1	29	2005/2004
401.7	7.3	8.5	82.4	27.6	30	2006/2005
398.5	5.9	6.9	70.4	22.8	30	2007/2006
450	4.3	4.6	59.9	20.1	33.9	2008/2007
418.6	5.3	6.2	64.4	17	31.5	2009/2008
399.2	4.5	5.5	71	15.9	33.7	2010/2009
413.6	4.5	5.7	71.4	15.2	34.9	2011/2010
389.7	4.6	6.3	74.8	13.5	34.4	2012/2011

المصدر: وزارة المالية للسنة المالية 2013/ 2014

نلاحظ من جدول (7) تذبذب إجمالي الدين الخارجي لمصر خلال الفترة (2000-2012م) ما بين الارتفاع والانخفاض، فكان يبلغ 26.6 مليار دولار في عام 2000/ 2001م، ثم ارتفع ليبلغ 33.9 مليار دولار في عام 2007/2008م، ثم انخفض في عام 2008/2009م ليصل إلى 31.5 مليار دولار، وذلك لتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار، فانخفض رصيد الدين بنحو 1.3 مليار دولار، وتحقق صافي سداد من القروض والتسهيلات بلغ 1.1 مليار دولار، نتيجة لسداد أقساط بنحو 3.5 مليار دولار، والاستخدامات بنحو 2.4 مليار دولار من القروض والتسهيلات. كما بلغ حجم الدين الخارجي 34.9 مليار دولار في عام 2010/2011م وذلك لارتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار.

## جدول (8)

## تطور حجم الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة (2010-2018م)

السنوات	القروض الخارجية مليون دولار	معدل نمو القروض %	نسبة القروض الي الناتج المحلي الاجمالي	نسبة خدمة الدين الخارجي من الصادرات %	نسبة خدمة الدين الخارجي من المتحصلات الجارية %
2010	36833,7	4,00	17,16	5,5	4,5
2011	35236,4	4,33-	15,23	5,7	4,5
2012	40089,7	13,77	15,84	6,3	4,5
2013	46562,1	16,14	16,85	6,3	4,5
2014	41826,5	10,17-	14,62	7,4	4,3
2015	48459,1	15,85	16,06	12,7	8,5
2016	67214,1	38,70	20,31	14,6	9,8
2017	79033,3	17,58	24,39	19,7	12,3
2018	92643,2	17,22	36,92	28	17,7

المصدر: البنك المركزي، التقرير السنوي 2020/2019م.

كما نلاحظ بالجدول رقم (8) تزايد حجم المديونية الخارجية المصرية لتغطي حوالي 27,6% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط الخمس سنوات الأخيرة من (2014-2018م)، فقد بلغ إجمالي الدين الخارجي لبلغ 48459,1 مليون دولار في عام 2015م، بمعدل نمو بلغ 25.6% عن عام 2014م وذلك نتيجة لزيادة صافي الاستخدام من القروض والتسهيلات والسندات، ليرتفع رصيد الدين بنحو 9.3 مليون دولار وانخفاض اسعار صرف معظم العملات مقابل الدولار.

وهو ما يشار إلى اعتماد مصر الكبير على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية وعلاج بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدولة مثل: توفير الدولارات لتحقيق استقرار سعر الصرف وتمويل الواردات من السلع الضرورية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن تزايد أعباء خدمة الديون الخارجية من فوائد وأقساط واجبة السداد تساعد على زيادة الضغوط التضخمية، حيث تساهم في اقتطاع جزء كبير من إجمالي الناتج المحلي للوفاء بالتزامات المديونية الخارجية، وبالتالي انخفاض قدرة الاقتصاد على تمويل الصادرات، فإن قدرة الدولة على خدمة هذه الديون قد تأثرت بشدة حيث زادت نسبة خدمة الدين الخارجي للصادرات السلعية والخدمية من 5,5% في عام 2010م إلى 28% عام 2018م.

وبصفة عامة فقد كانت الفترة التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011م من أهم الفترات التي شهدت الديون الأجنبية المصرية تزايداً واضحاً حيث ارتفعت من 40089,7 عام 2012م إلى 67214,1 مليون دولار عام 2016م، ولقد تزامن طلب مصر للقروض في الفترة من 2012-2016م مع الاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة 25 يناير وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية.

وكذلك انخفاض حجم تحويلات المصريين في الخارج وما شهدته قطاع السياحة المصري، بالإضافة إلى المطالب الفئوية التي شملت العديد من القطاعات في أعقاب الثورة وارتفاع فاتورة الاستيراد وتوقف العديد من الوحدات الإنتاجية، مما دفع بالحكومة المصرية المتعاقبة إلى استنزاف الاحتياطي النقدي والاتجاه للقروض الخارجية للوفاء بالمتطلبات الاقتصادية.

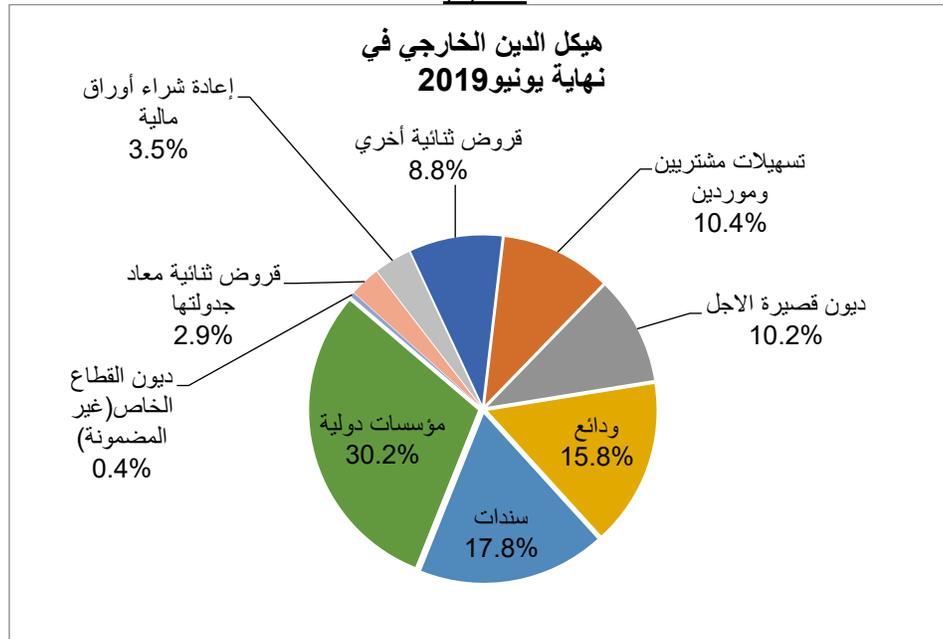
## 2/4/6 هيكل الدين الخارجي لمصر:

يتم التعرف على هيكل الدين الخارجي وفقاً لأربعة عناصر رئيسية هي: آجال الاستحقاق، سعر الفائدة المطبق، أدوات الدين، عملات الاقتراض الرئيسية.

## الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل:

يتبين نسبة الديون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل بلغت نحو 97.6 مليار دولار في نهاية يونيو 2019م (89.9%) من إجمالي الدين الخارجي، حيث بلغت نسبة الديون الخارجية طويلة الأجل نحو 82.4 مليار دولار (معظمها من المؤسسات الدولية والإقليمية، والسندات والصكوك المصرية، وودائع غير المقيمين) من إجمالي الدين نحو (10.1%)، بلغت نسبة الديون الخارجية متوسطة الأجل نحو 11.1 مليار دولار بما يعادل 10.2% من إجمالي الدين.

شكل (5)

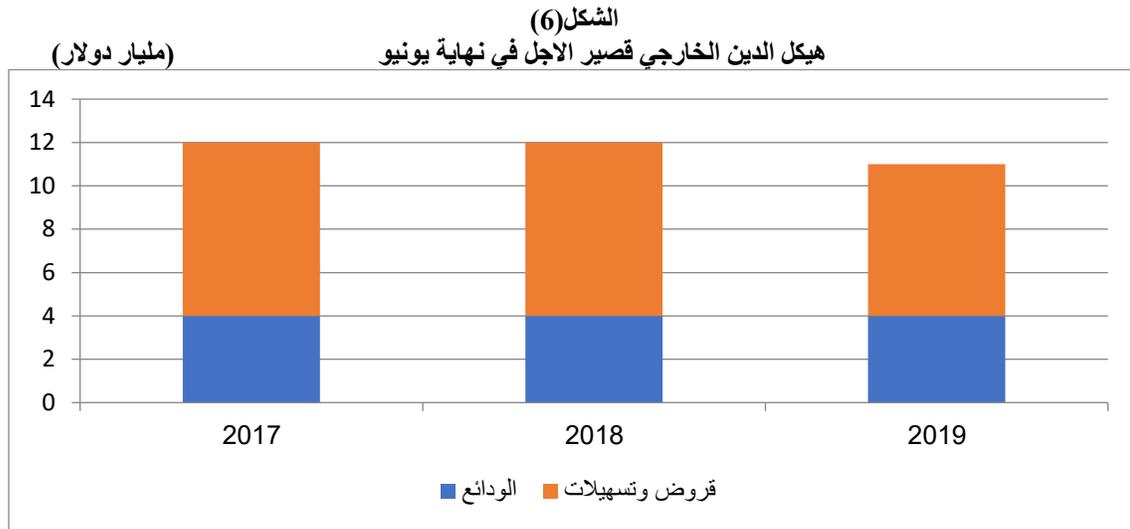


المصدر: البنك المركزي-التقرير السنوي 2019/2018م

ووفقاً لسعر الفائدة المطبق: بلغت نسبة الدين الخارجي بسعر فائدة ثابت (59%) بنهاية سبتمبر 2019م وبمتوسط مرجح يبلغ 3.90%، وبلغت نسبة الدين الخارجي بسعر فائدة متغيرة في نهاية سبتمبر 2019م (41%) وبمتوسط مرجح يبلغ 2.84%. أما وفقاً لأدوات الدين: فتمثل القروض الجزء الأكبر من الدين الخارجي بنحو 59% بنهاية سبتمبر 2019م، تليها السندات بنحو 17%، بينما مثلت الودائع نسبة 19% في سبتمبر 2019م، تليها التسهيلات الائتمانية ومخصصات SDR بنسبة 4%.

#### الدين الخارجي قصير الأجل:

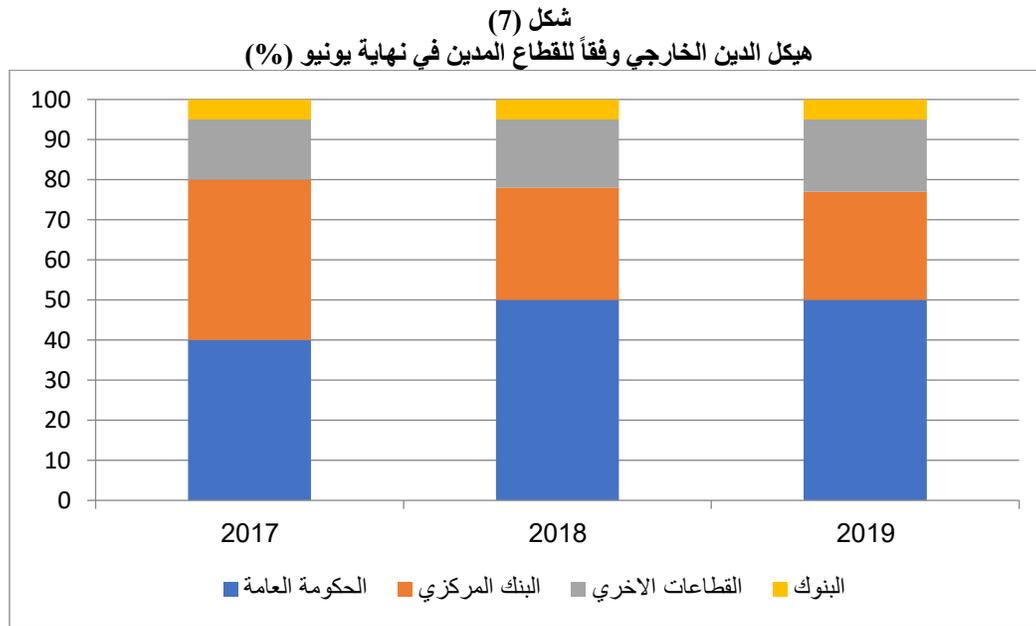
بلغ رصيد الدين الخارجي قصير الأجل في نهاية يونيو 2019 نحو 11.1 مليار دولار (بما يمثل 10.2% من إجمالي الدين الخارجي و24.9% من صافي الاحتياطات الدولية)، بإنخفاض نحو 1.2 مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو 2018م. وجاء هذا الإنخفاض في رصيد الدين الخارجي قصير الأجل نتيجة لإنخفاض ودائع غير المقيمين قصيرة الأجل بنحو 77 مليون دولار لتصل إلى 3.7 مليار دولار، وإنخفاض القروض النقدية والتسهيلات التجارية قصيرة الأجل بـ 1.1 مليار دولار لتبلغ نحو 7.4 مليار دولار.



المصدر: البنك المركزي - التقرير السنوي 2019/2018م

#### الدين الخارجي حسب القطاع المدين:

ارتفع الدين الخارجي المستحق على الحكومة العامة ب نحو 9.6 مليار دولار ليصل إلى نحو 57.3 مليار دولار في نهاية يونيو 2019م وبما يمثل 52.7% من إجمالي الدين الخارجي، كما ارتفع أيضاً الدين المستحق على البنوك بنحو 3.5 مليار دولار ليصل إلى نحو 9.5 مليار دولار، والقطاعات الأخرى بنحو 1.6 مليار دولار ليصل إلى نحو 13.9 مليار دولار.

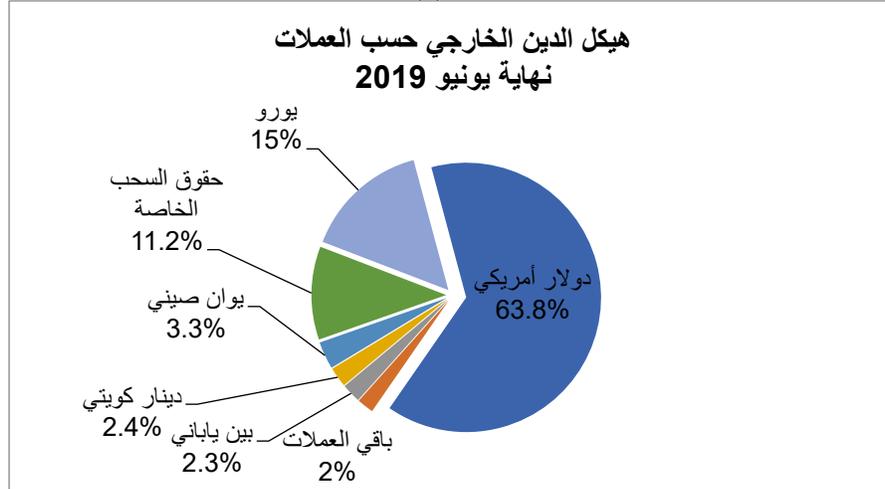


المصدر: البنك المركزي - التقرير السنوي 2019/ 2018م

الدين الخارجي حسب العملات:

يتضح من توزيع الدين الخارجي حسب العملات المكونة له في نهاية يونيو 2019م، استحوذ الدولار الأمريكي علي النصيب الأكبر من إجمالي المديونية الخارجية بقيمة 69.4 مليار دولار، يليه اليورو بما قيمته 16.3 مليار دولار، ثم وحدات حقوق السحب الخاصة 12.2 مليار دولار، والإيوان الصيني 3.6 مليار دولار، ثم الدينار الكويتي 2.6 مليار دولار، والين الياباني 2.5 مليار دولار، ونحو 2.1 مليار دولار عملات أخرى.

شكل (8)



المصدر: البنك المركزي-التقرير السنوي 2019/2018م

جدول رقم (9)  
هيكل الدين العام الخارجي في الفترة 2010 – 2018م

يونيو 2018	يونيو 2017	يونيو 2016	يونيو 2015	يونيو 2014	يونيو 2013	يونيو 2012	يونيو 2011	يونيو 2010	
12.176	8.985	3.493	4.938	6.085	5.159	2.901	2.821	3.080	السندان والأذون
31.566	25.890	20.944	20.770	22.969	23.331	22.694	24.271	23.170	القروض
43.742	34.857	24.437	25.707	29.054	28.490	25.594	27.092	26.249	اجمالي الدين العام الخارجي الحكومي
27.305	30.324	22.174	16.318	11.005	9.064	2.612	1.500	1.260	السلطات النقدية
5.324	4.096	3.963	2.387	1.544	1.600	1.612	1.725	1.964	البنوك
11.793	9.738	5.191	3.651	4.464	4.080	4.554	4.589	4.221	قطاعات اخري
44.422	44.158	31.328	22.356	17.013	14.744	8.790	7.814	7.445	اجمالي الدين العام الخارجي غير الحكومي
88.164	79.033	55.764	48.063	46.067	43.233	34.385	34.906	33.694	اجمالي الدين العام الخارجي

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، سبتمبر 2019م.

#### 3/4/6 الوضع الراهن للدين الخارجي لمصر:

فقد أظهرت بيانات البنك المركزي المصري، ارتفاع رصيد الدين الأجنبي لمصر إلي نحو 109.4 مليار دولار في الربع الأول من العام المالي 2020/2019م مرتفعاً بنسبة 81.7% عن الربع الأول من العام المالي 2017/2016م حيث كان 60.2 مليار دولار. وبنسبة ارتفاع بلغت 6% مقارنة بالربع الأول من العام المالي السابق 2019/2018 كما موضح بالجدول التالي رقم (14)، وهذا الإرتفاع جاء محصلة لزيادة صافي المستخدم من القروض والتسهيلات، وانخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي.

## جدول رقم (10)

تطور رصيد الدين الخارجي لمصر خلال الفترة من 2017/2016م-2020/2019م

السنوات	القيمة بالمليار دولار	معدل التغير
الربع الاول 2017/2016	60.2	-
الربع الثاني 2017/2016	67.3	11.8
الربع الثالث 2017/ 2016	73.9	9.8
الربع الرابع 2017/2016	79.0	6.9
الربع الاول 2018/ 2017	80.8	2.3
الربع الثاني 2018/2017	82.9	2.6
الربع الثالث 2018/2017	88.2	6.4
الربع الرابع 2018/2017	92.6	5.0
الربع الاول 2019/2018	93.1	0.5
الربع الثاني 2019/2018	96.6	3.8
الربع الثالث 2019/2018	106.2	9.9
الربع الرابع 2019/2018	108.7	2.4
الربع الاول 2020/2019	109.4	0.6

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، فبراير 2020م.

## 4/4/6 خدمة الدين العام في الفترة من 2010 إلى 2019م

استحوذت مدفوعات خدمة الدين العام على نسب مرتفعة من إجمالي النفقات العامة، حيث وصلت هذه النسبة إلى نحو 26% خلال العام المالي 2011/2010م، وواصلت الارتفاع إلى أن وصلت مع نهاية العام المالي 2018/2017م إلى نحو 28.4% وهو ما انعكس بالسلب علي مخصصات الإنفاق الأخرى وخاصة الإنفاق علي الصحة والتعليم.

## جدول رقم (11)

خدمة الدين الحكومي (المحلي - الاجنبي) في الفترة من 2010-2019م (القيمة بالمليون جنيه)

يوليو-اغسطس 2019/2018	2016/2015	2015/2014	2014/2013	2013/2012	2012/2011	2010 2011/	
75.625	238.570	188.309	186.154	143.099	101.023	81.661	فوائد الدين الداخلي
10.149	5.066	4.700	4.996	3.896	3.418	3.416	فوائد الدين الخارجي
85.775	243.636	193.008	173.150	146.995	104.441	85.077	إجمالي الفوائد
17.489	212.003	203.754	93.931	60.074	21.299	22.964	اقساط الدين الداخلي
8.619	38.140	32.712	13.617	11.188	15.176	9.211	اقساط الدين الخارجي
26.108	250.143	236.466	107.547	71.262	36.475	32.174	إجمالي الاقساط
111.883	493.779	429.474	280.697	218.257	140.916	117.251	إجمالي خدمة الدين العام الحكومي

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، (بيان 2019/2018م)

ويوضح الجدول السابق حجم الإنفاق على خدمة الدين الحكومي (المحلي والأجنبي) ويتضح من الجدول السابق ارتفاع قيمة الأعباء المسددة في 2018/6/30م إلى نحو 705080.4 مليون جنيه مقابل نحو 590364.1 مليون جنيه في 2017/6/30م بزيادة بلغت نحو 114716.3 مليون جنيه بنسبة 19.4% ومقابل نحو 429474.4 مليون جنيه في 2015/6/30م ويرجع الارتفاع الملحوظ في إجمالي خدمة الدين الحكومي للزيادة في سداد الأقساط المحلية في نهاية العام المالي 2015/2014م.

**5/6 أسباب تزايد الدين الخارجي:****انخفاض معدل الادخار**

لجأت مصر إلى الاقتراض لسد فجوة الموارد المحلية وتمويل الاستثمارات لعجز الادخار المحلي عن تمويل الاستثمار اللازم للنمو. كما أن طبيعة استخدام القروض الخارجية تعد من أسباب تفاقم مشكلة الديون، حيث توجه نسبة من القروض إلى تمويل عجز الميزانية واستيراد السلع الاستهلاكية؛ وخصوصاً المواد الغذائية، ويوجه جزء آخر إلى تمويل مشروعات إنتاجية عائدها لا يغطي تكاليف الاقتراض، ومن ثم فقد أصبحت القروض عبئاً إضافياً على الاقتصاد المصري (حسين عبد المطلب الأسرج، "التدفقات المالية إلى مصر في ظل العولمة المالية"، 2004م، ص 14).

**هروب رأس المال والفساد الإداري**

إن هروب رأس المال وما يقترن به من فساد إداري يؤثر تأثيراً مباشراً على حجم المديونية الخارجية، ومن ثم يساهم في تزايد حداثها، فهي موارد ضائعة على الدولة تخرج بأساليب غير مشروعة ويحرم منها الاقتصاد الوطني.

**تغيرات أسعار البترول العالمية**

تمثل صادرات النفط في مصر أحد أهم مصادر النقد الأجنبي، ويشكل هبوط أسعار النفط وانتهيار عوائد تصديره إلى إضعاف قدرة الدولة على سداد ديونها الخارجية.

فمن ناحية تؤدي زيادة أسعار البترول في السوق العالمي إلى زيادة أثمان مدخلات الإنتاج في الدول الصناعية وبالتالي ارتفاع اسعار المنتجات، الأمر الذي يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء للاقتراض لتمويل وارداتها من تلك السلع. ومثال ذلك ما شهدته أسعار البترول في السوق العالمي في السنوات السابقة خاصة عقب ثورة يناير 2011م.

**سوء استخدام القروض الخارجية ومن أهم مظاهرها:**

استخدام القروض الخارجية في أغراض استهلاكية لتمويل شراء السلع الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية وخاصة القمح الذي أصبحنا نعتمد على استيراد نحو ثلثي احتياجاتنا منه. تكليف مصر ديون هائلة بفوائد مرتفعة تتحمل أعبائها الأجيال القادمة وذلك من خلال التخبط في مشروعات ضخمة أهدرت فيها المليارات بناء على دراسات جدوى غير دقيقة.

**سوء الأحوال الأمنية:**

أدت الاضطرابات الأمنية وحالة التراجع في النشاط الاقتصادي لدي شركاء مصر التجاريين إلى عجز في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حصيلتها من النقد الأجنبي. (البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2013 - 2014م، وزارة المالية 2013م، ص3)

**تراجع التدفقات الرأسمالية:**

وذلك نتيجة لتمويل الأنشطة الجارية بالعملة الأجنبية، عن طريق السحب من رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدي البنك المركزي.

**3- آثار الدين العام على الاقتصاد المصري**

يلاحظ أن قدرة الدولة على الاقتراض لها حدود تتمثل في قدرة الاقتصاد القومي على تقديم القروض وعلى استيعابها وعلى تحمل عبئها المالي والاقتصادي وفي ضوء ذلك يتضمن الفصل الأثر الاقتصادي للدين العام حيث يعد الدين العام من أهم مصادر الدولة لتغطية عجزها وتستخدم في التأثير على السياسات المالية والسياسات النقدية للدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية لكلاً من الآثار الاقتصادية المختلفة للدين العام المحلي والأجنبي.

ومما لا شك فيه أن تحديد طبيعة تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي ومحدداته يمثل أهمية كبيرة في الحالة المصرية، من أجل رسم سياسة مالية أكثر كفاءة وفاعلية، حيث نستفيد من إيجابيات الدين العام ونتجنب سلبياته، خاصة وأن الدين العام المحلي في مصر قد وصل لمستوي بالغ الارتفاع. يخشى أن يدفع بالاقتصاد المصري إلى حلقة مفرغة من الاستدانة، لا يمتلك فيها الاقتصاد العام القدرة على خدمة ديونه، ويضطر إلى المزيد من الاقتراض حتى يتمكن من خدمة الديون القديمة، وتمويل العجز المتجدد في الموازنة العامة (د/حمدي أحمد علي هنداي، تأثيرا لدين العام المحلي على محددات النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري للفترة من 2001 إلى 2015م، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد68، 2019، ص520).

**1/7 آثار الدين العام المحلي على الاقتصاد المصري**

هناك المحددات المباشرة وغير المباشرة للنمو الاقتصادي، والتي تعمل كقنوات ينتقل من خلالها تأثير الدين العام المحلي إلى النمو الاقتصادي. Cristina وتكاد تتفق الأدبيات الاقتصادية على أن الادخار والاستثمار (الذان يحددان معدل التكوين الرأسمالي) هما من أهم هذه المحددات (Chechenia and Philipp Rother, "The impact of high government debt on economic growth and its channels: An empirical investigation for the euro area", European Central Bank, Working Paper Series No 1237, 2010, p.6)

**1/1/7 آثار الدين العام المحلي على الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي**

يؤدي التزايد في حجم الدين العام المحلي إلى تراجع حجم الاستثمار الخاص والعام في الأجلين المتوسط والطويل. ويحدث ذلك من خلال آليتي الإزاحة والدين الفائت ويؤدي أثر الإزاحة الناتج عن الاقتراض العام إلى تقليل حجم الأموال المتاحة للقطاع الخاص من ناحية، بالإضافة إلى رفع سعر الفائدة عليها من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من الانخفاض في حجم الاستثمار الخاص (Mustafa Ismihan and F. Gulcin Ozkan "Public debt and financial development: A theoretical exploration", Economics Letters, 115, 2012. p.348).

**2/1/7 أثر الدين العام المحلي على الادخار**

يؤدي استمرار تزايد الدين العام المحلي إلى انخفاض حجم الادخار الخاص، ومن ثم الادخار القومي. فإذا تم النظر للمسألة في الأجل القصير (من ناحية أثر الإزاحة) فسوف ينخفض القدر من الادخار الخاص للاستثمار الخاص بسبب منافسة القروض الحكومية، مؤدياً إلى

ارتفاع سعر الفائدة، وانخفاض حجم الاستثمار الخاص. أما إذا تم النظر للادخار في الأجل الطويل فإن استمرار تزايد الدين العام ستضطر الحكومة في لحظة ما إلى اتخاذ إجراءات لخفض حجم هذا الدين، أو تقليل مدفوعات خدمته، من أهمها رفع مستوى الضرائب ويؤدي ذلك إلى خفض الدخل المتاح لأفراد المجتمع، ومن ثم خفض كل من الاستهلاك الخاص والادخار الخاص.

#### 3/1/7 أثر الدين العام المحلي على سعر الفائدة

يشير ارتفاع مخاطر الديون السيادية إلى انتشار المخاوف بين المقرضين حول قدرة الدولة على خدمة ديونها، بسبب الارتفاع الكبير في مستوى الدين العام، وهو ما يدفع الحكومة إلى رفع معدلات الفائدة طويلة الأجل وفي محاولة منها لحث المقرضين على إقرضها ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض إنفاق القطاع الخاص الاستثماري، وإضعاف النمو الاقتصادي

(Nur Hayati Abd Rahman, "How Federal Government's Debt Affect the Level of Economic Growth?", International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol.3, No.4,2012, p.324)

ومن الجدير بالذكر أن تأثير الدين العام المحلي على سعر الفائدة ليس نمطياً دائماً فهو يتفاوت من حالة لأخرى بسبب مجموعة من العوامل، مثل كفاءة المؤسسات الاقتصادية، مستوى الادخار الخاص، حجم تدفقات رأس المال الأجنبي، درجة المنافسة في الاقتصاد الوطني، مستوى البطالة، بالإضافة إلى هشاشة القطاع المصرفي.

#### 4/1/7 أثر الدين العام المحلي على التضخم

قد يؤدي الدين العام المحلي إلى حدوث التضخم خصوصاً إذا تم الاكتتاب في سندات ذلك الدين من خلال موارد عاطلة، حيث يؤدي إنفاق الحكومة لحصيلة القرض العام في هذه الحالة إلى زيادة القوة الشرائية في المجتمع، ومن ثم زيادة الطلب ويخلق التضخم المرتفع حالة من عدم التأكد حول مستوى ربحية المشروعات الاستثمارية في المستقبل، مؤدياً بذلك لخلق إستراتيجيات استثمارية متحفظة تقضي إلى انخفاض حجم الاستثمار عما كان يمكن أن يكون عليه، ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

(Precious Lomagugu Ntshakala, "Effects of Public debt on economic growth in Swaziland ", International Journal of Business and Commerce, Vol. 5, No. 01,2015, P.10)

#### 5/1/7 أثر الدين العام المحلي على الضرائب

مع استمرار التزايد في حجم الدين العام المحلي، وفي أعباء خدمته يصبح رفع مستوى الضرائب خياراً حتمياً فالدين العام المحلي المرتفع يضطر الحكومات إلى رفع مستويات الضرائب بهدف خدمة الدين، لينتج عن ذلك تشوه في النشاط الاقتصادي

(Jonathan D. Ostry, Atish R. Ghosh, and Raphael Espinoza, "When Should Public Debt Be Reduced?", International Monetary Fund, Staff discussion note, SDN/15/10,2015, P.3)

ومن ناحية أخرى يؤثر الدين العام المرتفع على النمو سلباً أيضاً من خلال خوف المستثمرين من رفع الدولة لمعدلات الضرائب، وبالتالي خوفهم من الاستيلاء على جزء كبير من أرباح الاستثمارات من أجل سداد المدفوعات خدمة الدين كما أن الضرائب التي يتم رفضها من أجل خدمة الدين العام تخفض من استهلاك أفراد المجتمع ومن ادخارهم ومن ثم تسبب خفصاً أكثر في رصيد رأس المال

(Hadhek Zouhaier, "Debt and Economic Growth ", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 4, No.2, 2014, p. 455)

#### 6/1/7 أثر الدين العام المحلي على إنتاجية عوامل الإنتاج

تؤيد الأدبيات الاقتصادية فكرة مصدر التأثير السلبي للدين العام المحلي على الناتج المحلي والنمو الاقتصادي هو انخفاض النمو في إنتاجية عنصر العمل، وأن انخفاض هذا النمو يحدث بسبب انخفاض الاستثمار وانخفاض نصيب العامل من رأس المال، وانخفاض حجم النفقات

الإنتاجية الحكومية خاصة إنفاق التعليم والصحة (Walid Benayed et al., op. cit., p. 191)

#### 2 / 7 آثار الدين العام الخارجي على الاقتصاد المصري

فمنذ أن ظهر نموذج هارود ودومار الذي يوفر أبسط علاقة مباشرة بين المدخرات ومعدل النمو الاقتصادي حيث يعد تراكم رأس المال في صورة مدخرات ضرورياً للنمو، وبالتالي يُنظر إلى الاقتراض الخارجي على أنه تمويل إضافي يساعد في سد فجوة التمويل في البلدان النامية لتعزيز عملية النمو.

**1/2/7 العلاقة بين الاقتراض الخارجي والاستثمار المحلي:**

تواجه الاقتصادات النامية معدلات نمو منخفضة بسبب الطبيعة المتأصلة لنقص المدخرات التي لا تستطيع توفير الدعم المالي للاستثمار في كل من القطاعين الخاص والعام في تلك الاقتصاديات.

**2/2/7 أثر الدين العام الخارجي على الادخار:**

يعد الاقتراض الخارجي شكلاً من أشكال الادخار، ويستخدم مع المدخرات المحلية في تعبئة رأس المال. وعلى الرغم من الدور الإيجابي للدين الخارجي فإن معظم الدراسات أوضحت وجود تأثير سلبي له على الادخار المحلي حيث تقوم فرضية هامو بأن الادخار الداخلي ما هو إلا الفارق بين الاستثمارات وتدفق المساعدات الخارجية وهو ما ينقص تبعاً لنمو تلك التدفقات.

(Brpwnbridge, M., & Morgan, M.(1991). Investment, Savings and External Financing in Brazil. Social and Economic Studies, 40(4). Doi: Regional Programme of Monetary Studies)

وتستند تلك العلاقة إلى افتراض سلوكي يقوم على أن الاقتراض الخارجي يحد من الجهود المبذولة لتعبئة المدخرات، لأنه يتم تقدير حجم القروض تبعاً للفجوة التمويلية المحلية مما يعني أن الدين الخارجي والادخار المحلي متغيران بديلان ومن ثم حتمية وجود علاقة عكسية بينهما من هذا المنطلق (د/ محمد عبد الحليم عمر، الدين العام ( المفاهيم – المؤشرات – الآثار )، مرجع سابق، 2003م)

**3/2/7 أثر الدين العام الخارجي على الاستثمارات الكلية:**

تستخدم القروض الخارجية في تمويل النفقات العامة، والتي تؤدي بدورها إلى إحداث آثار توسعية على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال تأثير المضاعف، خاصة إذا ما استخدمت لتمويل استثمارات منتجة. كما أن استخدامها لتمويل نفقات اجتماعية كتقديم خدمات صحية وتعليمية ذات تأثير إيجابي على الناتج، إلا أن سداد أعباء هذا الدين يؤدي إلى مزاحمة التمويل المخصص للاستثمارات، ويؤدي إلى رفع الفائدة وزيادة الضرائب وتقليل العوائد على الاستثمارات.

(Muzna, G., Niaz, A., & Falahuddin, B.(2015). The Impact of External Debt Servicing on the Growth of Low-Income Countries.In Sukkur Proceedings of 2nd International Conference on Business Management. (ISBN: 978-969-9368-06-6): Institute of Business Administration)

وتجدر الإشارة إلى تنوع نتائج الدراسات القياسية الخاصة بتحليل العلاقة بين الدين العام الخارجي والاستثمارات ورأس المال، حيث أن ارتفاع الدين الخارجي يؤدي إلى خلق مناخ من عدم التأكد، مما يعوق الاستثمار العام والخاص ويضعف من إنتاجيتهما، ومن ثم سوف يتأثر الاستثمار سلباً بمناخ عدم التأكد الناتج عن ارتفاع معدلات الدين الخارجي.

(Fraser, A. (2000). The Monetary and Fiscal Implications of Achieving Debt Sustainability. Social and Economic Studies ,Special Monetary Studies Issue ( Monetary and Fiscal Interaction ), 49(2/3), 47-76)

**4/2/7 أثر الدين العام الخارجي على عجز الموازنة:**

تظهر خصوصية العلاقة بين الدين وعجز الموازنة في أن هذا العجز هو أحد الأسباب الرئيسية للجوء إلى الدين الأجنبي مما يعني أنه يتم الاستدانة لسداد ديون سابقة ويتوقع أن الأمر سيستمر هكذا في المستقبل ما لم يتم وضع إستراتيجية للاستغناء تدريجياً عن هذا الدين.

(Fraser, A. (2000). The Monetary and Fiscal Implications of Achieving Debt Sustainability. Social and Economic Studies, Special Monetary Studies Issue (Monetary and Fiscal Interaction), 49(2/3), 47-76)

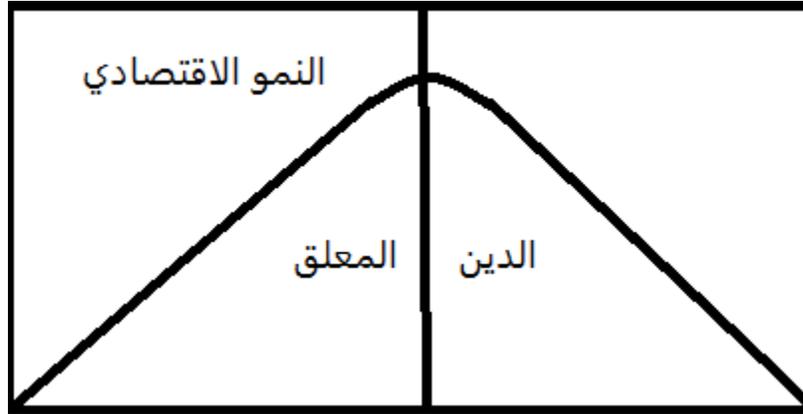
**5/2/7 أثر الدين العام الخارجي على النمو والتوظيف:**

تشير منحني لا فر للضرائب على العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي. ووفقاً لهذا يكون لكل مستوي من الدين الخارجي معدل مكافئ للنمو الاقتصادي، بحيث يكون للدين تأثير إيجابي في المراحل الأولى لاستخدامه في تمويل التكوين الرأسمالي، ثم يؤدي تراكم الدين إلى تحول هذا التأثير إلى سلبي بعد نقطة معينة بسبب انكماش الإنفاق الاستثماري لتوفير إيرادات لسداد أعباء هذا الدين، ويكون لخفض الدين الخارجي

في تلك الحالة مردود إيجابي على النمو؛ حيث إن ذلك سيؤدي إلى خفض توقعات الضرائب ومن ثم انعكاس ذلك على تحسين الرفاهة الاقتصادية (Husain, A, (1997). Domestic Taxes and the External Debt Laffer Curve)

شكل (9)

منحنى لافر للعلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي



(رصيد الدين العام الخارجي) (المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية التي تناولت الموضوع)

وفي الإطار السابق يشير (Hofman) أنه يمكن عرض العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو في صورة inverted-U or V بحيث يكون متوسط تأثير الدين على الناتج سلبياً عند نقطة محددة يتحول عندها اتجاه الدالة من تصاعدية إلى هابطة.

Hofman, B., & Reisen, H. (1991). Some evidence on debt-related determinants of investment and consumption in heavily indebted countries.

ومما لا شك فيه أن تأثير الدين الخارجي يمتد ليؤثر على التوظيف والإنتاجية وفقاً للكثافة العمالية للنمو الاقتصادي، ويعد ذلك من الأمور الواجب مراعاتها في الاقتراض الخارجي لوصول ثمار هذه الديون للمواطن من خلال الاقتراض لصالح القطاعات كثيفة العمالة مع التأكيد على نقل التكنولوجيا للعمالة المحلية.

#### 6/2/7 أثر الدين العام الخارجي على سعر الفائدة:

تقوم البنوك المركزية باستخدام سعر الفائدة كأحد أدوات السياسة النقدية للتأثير على النمو الاقتصادي، حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى خفض سعر الفائدة ومن ثم تدهور سعر الصرف، وما يتبعه من ارتفاع قيمة الدين، إلا أن ذلك لا يعني التزام الدولة بإتباع سياسة نقدية تبقى على سعر الفائدة المرتفع تجنباً لرفع قيمة الدين العام الخارجي، حيث أن ذلك يتعارض مع السياسات المتبعة لمحاربة التضخم.

(Bacchetta, P. (2000). Et al., op. cit)

#### 7/2/7 أثر الدين العام الخارجي على توازن ميزان المدفوعات:

تحدد مقدرة الدول النامية على الاستيراد بمقدار متحصلاتها من النقد الأجنبي، فإن تحويل قدر من هذه الحصيلة إلى مدفوعات خدمة الدين يشكل ضغطاً كبيراً على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية الضرورية كما قد يؤدي إلى تأخر تنفيذ بعض المشروعات التنموية أو خفض معدلات الاستثمار.

(Reinhart, C., Rogoff, K., & Savastano, M. Debt Intolerance. Brookings Papers on Economic Activity, 2003(1), 1-74. Doi:10.1353/eca.2003.0018)

وعليه فإن السبيل الوحيد للتخلص من أعباء هذا الدين هو زيادة حصيلة الصادرات، حيث أن رفع سعر الصرف سيؤدي إلي دفع وتحفيز الصادرات مقابل تحقيق خسائر في قيمة الدين العام الخارجي.

(Van Wijnbergen, S. (1989). External Debt, Inflation, and the Public Sector: Toward Fiscal Policy for Sustainable Growth. The World Bank Economic Review, 3(3), 297-320. Doi: 10.1093/Wber/3.3.297)

#### 8/2/7 أثر الدين العام الخارجي على سعر الصرف:

يوضح سميث أن سعر الصرف يلعب دور المؤشر السعري بين الدول المدينة والدائنة، ويمتد ذلك ليكون مؤشراً لجميع معاملات الدولة مع الدول الأخرى ومن ثم يتعين تحديد سعر الصرف وفق مقدار التدفقات النقدية الداخلية والخارجية والجدول الزمني المتوقع لها حتى لا يتكون ضغوط على الاحتياطي النقدي فتؤدي إلي التدهور غير المبرر لسعر الصرف.

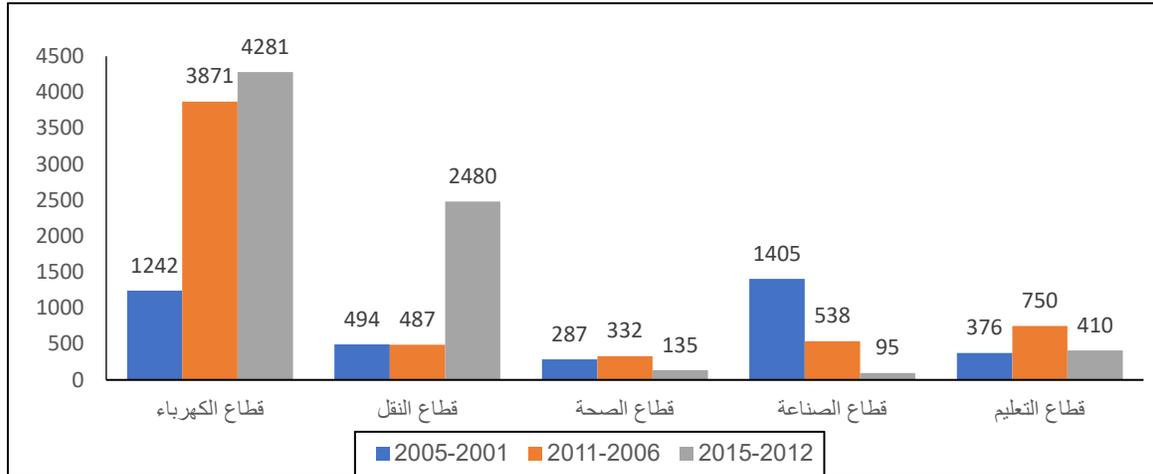
كما أن الاقتراض الخارجي يؤدي إلى وجود مخاطر إضافية من تدبير النقد الأجنبي والتي أصبحت تعد مرتفعة للغاية في ظل اندماج الأسواق المالية وسرعة تحرك رأس المال الأجنبي وسهولة الاقتراض الخارجي، وهو ما يتفق مع فكر المدرسة الكلاسيكية في هذا الشأن، والجدير بالذكر أن التغير في أسعار صرف العملات يؤثر بالزيادة أو النقصان على رصيد المديونية الخارجية، فكلما زادت أسعار صرف العملات المقترض بها أمام الدولار، زاد رصيد المديونية الخارجية والعكس صحيح.

(Garima Vasishtha. (2008). Nominal External Debt and Time – Consistency of Monetary Policy. Canadian Economics Association, Ph.D. Retrieved from <https://economics.ca/en/>)

تم توجيه المساعدات الخارجية نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في خطة التنمية الخمسية للدولة من خلال التفاوض مع شركاء مصر في التنمية، وقد أدى ذلك إلى تغيير هيكل المساعدات الخارجية الموجهة إلى القطاعات الاقتصادية المستفيدة، كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

#### شكل (10)

#### التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية الرسمية في الفترة (2001-2015)



المصدر: الآثار الاقتصادية الكلية للدين العام الخارجي بالتطبيق على مصر خلال الفترة 1990 حتى 2014م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016م، ص62.

يتضح مما سبق، تركز المساعدات الخارجية (2001-2015) في قطاعي الكهرباء والنقل بنسبة 75% من إجمالي تلك المساعدات، كما تضاعفت تلك المساعدات خلال نفس الفترة للوفاء بالاحتياجات المتنامية للطاقة، وتطوير شبكة الطرق والمواصلات القائمة. كما تراجع التمويل المقدم للقطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم بوصفها قطاعات خدمية تستغرق أجلاً طويلاً لتدر عائداً لسداد أعباء تلك المساعدات. ويتم توزيع إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة خلال الفترة من (2001-2015) على قطاع الطاقة بمبلغ 9,04 مليار دولار، يلي ذلك المساعدات المقدمة لمشروعات قطاع النقل بمبلغ 3460,9 مليار دولار، بهدف تنمية كل من الطرق، السكك الحديدية، النقل البحري، النهري والجوي.

كما تم إتاحة مبلغ 2,038 مليار دولار لمشروعات قطاع الصناعة وعلى رأسها برنامج تحديث الصناعة وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتدريب المهني وتنمية المهارات.

أما عن قطاعي الصحة والتعليم فقد تم إتاحة لمشروعات الصحة 754 مليون دولار، بهدف تنمية الخدمات الصحية ودعم البحث العلمي والتدريب والتجهيزات الطبية في جميع محافظات مصر، بينما تم إتاحة 1,536 مليار دولار لتنمية قطاع التعليم مع التركيز على مرحلة التعليم الأساسي.

## 8- النتائج والتوصيات

### 1/8 النتائج:

- أتضح أن اتجاه معدل الادخار الإجمالي انخفض من 17.5% في عام 2001م إلى 7% عام 2015م، اتجاه الأهمية النسبية للاستثمار الخاص للانخفاض، نتيجة انخفاض حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص من أكثر من نصف الائتمان المحلي إلى أقل من الربع، بسبب مزاحمة الاقتراض الحكومي له.
- اتجاه معدل التضخم وسعر الفائدة متوسطة وطويلة الأجل للارتفاع أثناء فترة الدراسة بالإضافة إلى ارتفاع حجم مدفوعات فائدة الدين العام المحلي، لتصل في نهاية الفترة إلى أكثر من ربع النفقات العامة، وتصبح هي ذاتها مصدراً من مصادر العجز في الموازنة العامة.
- انخفاض الأهمية النسبية للاستثمار العام - في سلوك معاكس لسلوك مدفوعات الفائدة - من 14.8% عام 2001م إلى 8.8% فقط عام 2015م، في اتجاه مؤيد لصحة أثر الإزاحة الذي يمارسه الدين العام ومدفوعات فوائده على الاستثمار العام.
- زيادة الدين العام المحلي عن المستوي المقبول اقتصادياً أثر بشكل كبير على معدلات الأداء الاقتصادي، من خلال الضغط على مستويات الإنفاق المخصص للقطاعات الاجتماعية الحيوية، دون أن تكون له مساهمة ملحوظة في تمويل نفقات استثمارية أو نفقات إنتاجية تساعد على رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي.
- أن التزايد الكبير للدين العام المحلي وأعباء خدمته أدخل الاقتصاد المصري في حلقة مفرغة من الاستدانة، مما أدى إلى أن مدفوعات الفائدة قد بلغت 67.4% من عجز الموازنة العامة لسنة 2015م، أي أن أكثر من ثلثي القروض العامة في هذا العام قد تم عقدها بهدف سداد فوائد الديون القديمة وليس لإنفاقها في أوجه الإنفاق الحقيقي.
- يؤثر الإصلاح الاقتصادي على حجم الدين العام بصورة مباشرة مما يؤدي إلي زيادة أعبائه. ويرجع ذلك إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي انكماشية وتعمل على معالجة المشكلات الأقل إلحاحاً في الأجل القصير، ولكنها لم تعالج المشكلات الهيكلية التي يرجع إليها بصفة أساسية تزايد حجم الدين العام وأعبائه.
- أدى اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي على تخفيض الأجور والدعم إلى العديد من الآثار السلبية علي النمو الاقتصادي من خلال انخفاض الطلب الفعال، بالإضافة إلي ارتفاع التكلفة الاجتماعية من انخفاض مستوى المعيشة لقطاع عريض من المواطنين.
- أتضح أن عدم فاعلية برامج العلاج يعود إلى عدم سلامة التشخيص، وأن التشخيص الدقيق للأوضاع الاقتصادية هو الخطوة الأولى للعلاج.
- أثر الدين الخارجي على حجم التمويل المتاح للاستثمار المحلي، وذلك أدى بدوره إلى إضعاف القوة الادخارية الذاتية للاقتصاد القومي وزيادة عجز الموازنة، كذلك التأثير سلباً على حجم الاحتياطيات الدولية.
- أن عملية التعقيم النقدي لامتناس فائض السيولة الناتج عن الدين العام الخارجي كانت سبباً في زيادة حجم الدين العام الداخلي مما ساهم في زيادة الضغوط التضخمية.
- أن إصلاح الاختلالات في جانبي النفقات والايادات العامة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل برنامج شامل لإصلاح إدارة المالية العامة في مصر، وأن الإصلاحات المطلوبة للسيطرة على عجز الموازنة سيجتنب عليها تكاليف اقتصادية واجتماعية ينبغي العمل معها وفقاً لاعتبارات العدالة الاجتماعية.
- ترتبط استدامة الدين بتحقيق نمو اقتصادي مستدام، بالإضافة إلى كفاءة الدين والإنفاق الحكومي وربط المخرجات وتوحيد الأهداف بينهما. ونتيجة لما سبق أتسم معدل النمو الاقتصادي في مصر بالانخفاض والتباطؤ مقارنة بنظيره في العديد من مجموعات الدول المشابهة لمصر.

## 2/8 التوصيات:

- وعلى ضوء النتائج يمكن استخلاص بعض التوصيات، أهمها:
- ضرورة أن تبدأ الحكومة المصرية في تبني إجراءات من شأنها خفض مستوي الدين العام المحلي، وخفض مدفوعات فوائده، إجراءات من قبيل إطالة آجال سندات الدين الحكومي المحلي، تحويل جانب من الدين العام إلى حقوق ملكية، تبني أساليب المشاركات مع القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية، بل وفي المشروعات الإنتاجية ذات الأهمية.
- وفي هذا الإطار يمثل رفع نسبة الحصيلة الضريبية المنخفضة في مصر حلاً مبدئياً، إذ تمثل الضرائب المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة، ولكن لا ينصح الباحث بزيادة حصيلة الضرائب من خلال رفع معدلاتها تجنباً للأثار السلبية على النمو وانما من خلال رفع كفاءة الجهاز الضريبي، وزيادة فاعلية عمليات الحصر والجباية، ومواجهة التهرب والتجنب الضريبي.
- تنظيم تدفقات الموازنة العامة سواء التدفقات الداخلة أو الخارجة من موارد ومصروفات بما يقلل من اللجوء للدين العام أو السحب على المكتشف لحد من تكلفة الدين العام وبالتالي ترشيد الإنفاق على فوائده وأقساط الدين العام لعلاج عجز الموازنة العامة وجعله عند أدنى مستوى ممكن وتحقيق أهداف الاقتصاد القومي في زيادة معدلات التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- تطوير سوق المال، حيث يعتبر من الشروط الأساسية لسهولة إصدار ما قد تتطلبه الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة للدولة من الأذون والسندات الحكومية مما يوفر للخزانة العامة وسائل تمويل في إطار معايير مرجعية في السوق تحدد العائد على هذه الأوراق المالية في إطار العرض والطلب.
- ضرورة التعامل مع الجنيه باعتباره رمزاً للهوية الوطنية في المجال الاقتصادي والدفاع عنه عند السعر الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية، خاصة أن المبدأ الحاكم والمعمول به في كل البلدان هو مبدأ سيادة العملة الوطنية على أرضها. مع التركيز على أهمية أن يتسم هذا السعر بالاستقرار كضرورة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- دراسة المشروعات الاستثمارية المطلوب تمويلها دراسة اقتصادية دقيقة للوقوف على مردود هذه المشروعات ومدى قدرتها على تحقيق عائد يتناسب مع تكلفتها وإمكانية الانتهاء من هذه المشروعات في وقت مناسب لتسهم بدورها في زيادة معدلات النشاط الاقتصادي.
- ينبغي أن توضع خطة عملية وفورية لتشغيل وتطوير شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام المتوقفة أو التي تعمل بجزء من طاقتها الإنتاجية وذلك لرفع عائد العمل ورأس المال وتحقيق أرباح من النشاط يعفي الدولة من الاضطرار سنوياً لتقديم منح وإعانات لتلك المشروعات. بل أن تلك المشروعات يمكن أن تتحول إلى تقديم فائض محول إلى الموازنة العامة للدولة.
- أهمية توافق فترات استحقاق الدين مع مدة إنجاز المشاريع، مثال علي ذلك: (هناك دول لديها ديون قصيرة الأجل لمشاريع طويلة الأجل، بحيث تحل فترات استحقاق الدين ولم يتم الانتهاء من المشروع أو إدرار الأرباح).

9- قائمة المراجع  
1/9 المراجع العربية

- 1/1/9 الكتب:
- د/احمد عبد الرحيم زردق، الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر، مكتبة القدس، 2011م، ص292.
- الشيخ طاهر، عبد الله محمود، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، 1988م، ص117.
- 2/1/9 الدوريات:**
- 1- إيهاب محمد يونس، الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي حالة مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد 4، 2014م ص888.
- 2- د/سمير سعد مرقس، الدين العام وكيفية ادارته وتخفيضه، ص 6، 10.
- 3/1/9 النشرات:**
- 1- نشرة صندوق النقد الدولي، 1998م، ص14.
- 2- البنك المركزي المصري - التقرير السنوي 2018/2017م، ص30.
- 3- البنك المركزي المصري - التقرير السنوي 2019/2018م، ص32.
- 4- البنك المركزي المصري - التقرير السنوي 2018/2017م، ص31.
- 5- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2013 - 2014م، وزارة المالية 2013م، ص3
- 4/1/9 الرسائل العلمية:**
- 1- حسين عبد المطلب الأسرج، " التدفقات المالية إلي مصر في ظل العولمة المالية "، 2004م، ص 14.
- 2- د/حمدي أحمد علي هنداوي، تأثيرا لدين العام المحلي على محددات النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري للفترة من 2001إلى2015م، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد68، 2019، ص 520.
- 3- داوود علي عنان، مديات فاعلية وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد الجامع المستنصرية، 2009م، ص41.
- 4- سارة بهاء حامد النشار: الدين العام المحلي والإدارة الاقتصادية الكلية في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 18 .
- 5- د/عادل محمود الحويري، ضبط سياسات عجز الموازنة للوصول بحجم الدين الي وضعه الامثل، مرجع سابق، ص 94.
- 6- عباس بلقاسم، ادارة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية العدد (33) السنة الثالثة، 2004م، ص15.
- 7- د/ عمرو محمد محمود سليمان، ادارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدانة المالية إلى الاستدانة الاقتصادية. لمجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد4، 2010م، ص 286.
- 8- د/محمد عبد الحليم عمر، الدين العام (المفاهيم- المؤشرات- الآثار) بالتطبيق على حالة مصر، ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 2003، ص21.
- 9- د/مروة فتحي البغدادي، الدين العام المحلي المصري، وتأثيراته المتملة على السوقين النقدي والمالي، العطاء التجارية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2011م، ص214.
- 10- يونس محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر، 2012م، ص29.

1. Bacchetta, P. (2000). Et al., op. cit.
2. Brpwnbridge, M., & Morgan, M.(1991). Investment, Savings and External Financing in Brazil. Social and Economic Studies, 40(4). Doi: Regional Programme of Monetary Studies
3. Cristina Chechenia and Philipp Rother, "The impact of high government debt on economic growth and its channels: An empirical investigation for the euro area", European Central Bank, Working Paper Series No 1237, 2010, p.6.
4. Economica, 64(255), 519-525. Doi: 10.1111/1468-0335.00095.
5. Fraser, A. (2000). The Monetary and Fiscal Implications of Achieving Debt Sustainability. Social and Economic Studies ,Special Monetary Studies Issue ( Monetary and Fiscal Interaction ), 49(2/3), 47-76
6. Garima Vasishta. (2008). Nominal External Debt and Time – Consistency of Monetary Policy. Canadian Economics Association, Ph.D. Retrieved from <https://economics.ca/en/>
7. Hadhek Zouhaier, "Debt and Economic Growth ", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 4, No.2, 2014, p. 455.
8. Hofman, B., & Reisen, H. (1991). Some evidence on debt-related determinants of investment and consumption in heavily indebted countries.
9. Husain, A, (1997). Domestic Taxes and the External Debt Laffer Curve.
10. I.M.F, World Bank: "External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users ", Washington, 2003, P. 7.
11. Jonathan D. Ostry, Atish R. Ghosh, and Raphael Espinoza, "When Should Public Debt Be Reduced?", International Monetary Fund, Staff discussion note, SDN/15/10,2015, P.3.
12. Mustafa Ismihan and F. Gulcin Ozkan "Public debt and financial development: A theoretical exploration ", Economics Letters, 115 ,2012. p.348.
13. Muzna, G., Niaz, A., & Falahuddin, B.(2015). The Impact of External Debt Servicing on the Growth of Low-Income Countries.In Sukkur Proceedings of 2nd International Conference on Business Management. (ISBN: 978-969-9368-06-: Institute of Business Administration.
14. Nur Hayati Abd Rahman, "How Federal Government's Debt Affect the Level of Economic Growth?", International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol.3, No.4,2012, p.324.
15. Otani, I, & Villanueva, D. (1989). Theoretical Aspects of Growth in Developing Countries: External Debt Dynamics and the Role of Human Capital. Staff Papers – International Monetary Fund, 36(2), 307. doi: 10.2307/3867145
16. Precious Lomagugu Ntshakala, "Effects of Public debt on economic growth in Swaziland ", International Journal of Business and Commerce, Vol. 5, No. 01,2015, P.10
17. Reinhart, C., Rogoff, K., & Savastano, M. Debt Intolerance. Brookings Papers on Economic Activity, 2003(1), 1-74. Doi:10.1353/eca.2003.0018
18. Ugo Panizza: op. cit., p.4.
19. Van Wijnbergen, S. (1989). External Debt, Inflation, and the Public Sector: Toward Fiscal Policy for Sustainable Growth. The World Bank Economic Review, 3(3), 297-320. Doi: 10.1093/Wber/3.3.297
20. Walid Benayed et al., op. cit., p. 191.